

Ministry of Higher Education and
Scientific Research

Djilali Liabes University - Sidi Bel
Abbes



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Business and Management Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: المالية المحاسبة - تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

أثر دراسة سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات
الإقتصادية

دراسة حالة الوكالة التجارية للاتصالات مكمين بن عمار-النعامة-

من إعداد الطالب : قاسمي محمد أمين تحت إشراف: د. بن السيلت أحمد

لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
.....	رئيسا
د. أحمد بن السيلت	أستاذ محاضر -ب-	جيلالي ليابس سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
.....	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين

حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي

وإلى الأستاذ المشرف بن السيلت أحمد وإلى أفراد عائلتي، سندي في الدنيا

وإلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء إلى أساتذتي الكرام وكل

رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفد منه الجميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا

على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات ونخص بالذكر

الأستاذ المشرف **بن السيلت أحمد** وكذا الأستاذة **بوزيان زينب** اللذان لم

يخلوا بتقديم توجيهاتهما ونصائحهما القيمة التي كانت عون لنا في إتمام

هذا البحث

وأتوجه بالشكر كذلك للأستاذة **حلام زواوية** وكل أساتذة كليتنا

من دون نسيان

كل موظفي وكالة الاتصالات الجزائرية - مكنن بن عمار-

على حسن الضيافة

وتزويدي بكل المعلومات التي أحتاجها.



الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك من أجل معرفة أن أدائها جيد أم سيء، كما هدفت إلى التعرف على دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات و كان مجال محطة دراستنا التطبيقية في هذا البحث مرتكزا على مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار خلال الفترة الممتدة ما بين (2017 إلى 2019)، محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية : ما هو أثر دراسة سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات الاقتصادية؟ معتمدين على النهج الوصفي الموافق للجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي ، كما هدفت هذه الدراسة بالحرص على استخدام كلا النوعين من أدوات التحليل المالي (النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي)، كما هدفت دراستنا بوصف و شرح القوائم المالية التي تتضمن معلومات كمية ونوعية و التي تمثل كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية. وقد هدفت دراستنا التركيز على العلاقة بين تلك القوائم من خلال دراسة المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها.

الكلمات المفتاحية :

أداء مالي ، تحليل مالي ، سوق الاتصالات ، المنافسة ، تقييم أداء ، المردودية.

Abstract :

This study aimed to show the importance of financial analysis as a tool for evaluating the financial performance of an economic institution in order to know that its performance is good or bad, and it also aimed to identify the role of financial statement analysis in evaluating the financial performance of **institutions Algeria Telecom in Ben Ammar reservoir during the period from (2017 to 2019)**, trying to answer the following problem: **What is the impact of studying the telecommunications market on the data of financial analysis in diagnosing the performance of economic institutions?** Depending on the descriptive approach corresponding to the theoretical aspect and a case study approach in the practical aspect, this study also aimed to ensure the use of both types of financial analysis tools (financial ratios, financial balance indicators), and our study also aimed to describe and explain the financial statements that include quantitative and qualitative information and Which represents a large amount of accounting data for the previous and current financial periods. The two studies aimed to focus on the relationship between those lists by studying the information that flows from one list to another. Therefore, it is not enough to prepare these lists, but rather they must be analyzed using appropriate methods to transform these data into useful information about the institution's past performance in addition to predicting its future..

Keywords :

financial performance, financial analysis , evaluating the performance, Telecom market , competition ,cost-effectiveness.

الفهرس

الصفحة	العنوان
-	الاهداء
-	الشكر و التقدير
-	الملخص
-	الفهرس
-	قائمة الجداول
-	قائمة الاشكال
-	قائمة الملاحق
أ-ث	المقدمة العامة
الفصل الأول : نظرة مفاهيمية حول سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء	
01	تمهيد
02	المبحث الأول : مفهوم سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء
02	المطلب الأول : سوق الاتصالات
02	الفرع الأول : تعريف الأسواق المرجعية فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بقانون المنافسة
05	الفرع الثاني : تعريف الأسواق المرجعية على أساس أهداف التنظيم القطاعي
11	الفرع الثالث : مفهوم المنافسة و أشكالها
13	المطلب الثاني : التحليل المالي
13	الفرع الأول : تعريف التحليل المالي و مقوماته و استخداماته
16	الفرع الثاني : أهداف و أنواع التحليل المالي
19	المطلب الثالث : مفاهيم أساسية حول الأداء
19	الفرع الأول : تعريف الأداء أهميته و مكوناته
23	الفرع الثاني : محددات و معايير الأداء
25	المبحث الثاني : استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة
25	المطلب الأول : الميزانية المالية
25	الفرع الأول : تعريف الميزانية المالية
29	الفرع الثاني : الميزانية المالية المختصرة

31	المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية
31	الفرع الأول : رأس المال العامل FR
35	الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل BFR
37	الفرع الثالث : الخزينة TR
40	المبحث الثالث : دراسات سابقة
41	المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية
44	المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية
45	المطلب الثالث : التعقيب على الدراسات
47	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : أثر دراسة سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار
49	تمهيد
51	المبحث الأول : نبذة شاملة عن مؤسسة اتصالات الجزائر
51	المطلب الأول: تقديم عام عن اتصالات الجزائر
52	المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة و هيكلها التنظيمي.
55	المطلب الثالث : مهام و أهداف المديرية العملية للاتصالات
57	المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة أدوات التحليل المالي
58	المطلب الأول: الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج
58	الفرع الأول : عرض ميزانية المالية
65	الفرع الثاني : عرض جدول حسابات النتائج و الأرصدة الوسيطة للتسيير
72	المطلب الثاني : تحليل الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر مكمن بن عمار
73	الفرع الأول : تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية
77	الفرع الثاني : تحليل الميزانية عن طريق المؤشرات التوازن المالي
86	خلاصة البحث
88	الخاتمة
—	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
39	الشكل رقم (01) : انخفاض الخزينة
52	الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
29	الجدول رقم (01) : الميزانية المالية المختصرة
36	الجدول رقم 02 : احتياجات رأس المال العامل
44	الجدول رقم 03 : مميزات الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة
58	الجدول رقم (4) : الميزانية المالية للأصول
59	الجدول رقم (5) : الميزانية المالية (خصوم)
61	الجدول رقم (6) : يمثل الميزانية المالية لسنة 2017
62	الجدول رقم (7) : يمثل الميزانية المالية حسب التحليل المالي 2018 و 2019
63	الجدول رقم (8) : يمثل الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنوات التالية (2017-2019)
64	الجدول رقم (9) : يمثل الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنوات التالية (2017-2019)
65	الجدول رقم (10) : يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنوات 2017-2019
66	الجدول رقم (11) : دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير
67	الجدول رقم (12) : مفهوم الموارد و الاستخدامات
69	الجدول رقم (13) : يبين تغير في رأس المال العامل
69	الجدول رقم (14) : يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل
70	الجدول رقم (15) : يبين التغير في الخزينة
70	الجدول رقم (16) : يبين التغير في رأس المال العامل
70	الجدول رقم (17) : يبين تغير في رأس المال العامل

71	الجدول رقم (18) : يبين التغير في الخزينة
71	الجدول رقم (19) : يمثل حساب نسبة التمويل الدائم
73	الجدول رقم (20) : حساب نسبة التمويل الذاتي
74	الجدول رقم (21) حساب نسبة الاستقلالية المالية
74	الجدول رقم (22) : حساب نسبة قابلية السداد
75	الجدول رقم (23) : حساب نسبة السيولة العامة
76	الجدول رقم (24) : حساب السيولة المختصرة
76	الجدول رقم (25) : حساب السيولة الفورية
77	الجدول رقم (26) : حساب نسبة المردودية المالية
78	الجدول رقم (27) : حساب نسبة مردودية النشاط
78	الجدول رقم (28) : حساب معدل دوران مجموع الأصول
79	الجدول رقم (29) : حساب معدل دوران الأصول الثابتة
80	الجدول رقم (30) : حساب معدل دوران الأصول المتداولة
81	الجدول رقم (31) : يمثل حساب رأس المال العامل الدائم
81	الجدول رقم (32) : يمثل حساب رأس المال العامل الخاص
82	الجدول رقم (33) : يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي
83	الجدول رقم (34) : يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي
84	الجدول رقم (35) : يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي
85	الجدول رقم (36) : يمثل حساب الخزينة

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
—	وثائق مقدمة من طرف المؤسسة	-1-
—	إعلانات و عروض إتصالات الجزائر مكنن بن عمار	-2-

المقدمة :

إن للتحليل المالي أهمية في التخطيط المالي السليم ، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، حيث أصبح لازما على المدير المالي التعرف على المركز الحالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لمتعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعريضها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي ، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لا تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية ، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها ، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

وبعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين. وقد تبع هذا الاهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا سريعا للعلوم المالية، هذا الاهتمام المعترف بمالية المؤسسة ما و في واقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التغيير الأساسي الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسة ضمن منظوم

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات ، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لم واجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد

الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق ولضمان هذا يجب تكوين نظرة استراتيجية جديدة على كل مستويات التسيير والنظرة:

- 1- أن هناك علاقة ما بين العوائد على الأسهم ومدى كفاءة ومقدرة البنوك
 - 2- أن هناك علاقة ما بين التكاليف والعوائد على الأسهم
 - 3- أن نسبة العوائد على الأسهم تمثل النسبة الأساسية في تكوين الفكرة لدى المستثمرين حول كفاءة البنوك ومقدرتهم المالية.
 - 4- أن نسب العوائد على الأسهم هي مصدر تقليدي للتعريف بمقدرة و كفاءة المؤسسة وكثير من الأبحاث و الدراسات تؤكد بأن النسب التي تقيس معدل الأرباح هي النسب الأفضل لمعرفة مقدرة و كفاءة المؤسسة ، كما أنّ كثيرا من الدراسات ركزت على نسب أخرى تعد ذات فائدة مثل (نسب الاستحقاق و نسب الإيرادات و القيمة الاقتصادية المضافة و نسب الكفاءة).
- لإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.

❖ إشكالية البحث :

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية ، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية لازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه ومن خلال هذا فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا متمثل في :

✚ ما هو أثر دراسة سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات الاقتصادية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي المؤشرات التي تمكننا من تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟
- ✓ فيما تتمثل أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي ؟
- ✓ هل تمكننا أدوات التحليل المالي من تقييم أداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر ؟

❖ فرضيات الدراسة :

- ✓ تساهم دراسة سوق الاتصالات في جودة معطيات التحليل المالي
- ✓ تؤثر معطيات التحليل المالي في اطار دراسة سوق الاتصالات على تشخيص أداء المؤسسة الإتصالات الجزائرية
- ✓ أدوات التحليل المالي لا تساهم بأي شكل من الأشكال في تقييم أداء المالي مؤسسة اتصالات الجزائر

❖ أسباب اختيار الموضوع :

- ✓ أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.
- ✓ طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.
- ✓ عولمة الاقتصاد والتي تتطلب تكييف الأنظمة المحاسبية المالية مع مختلف المعايير الدولية ، وموضوع تكييف الجداول المالية الذي أصبح ضرورة لا يمكن تجاهلها.

❖ أهمية البحث :

- ✓ يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية.

- ✓ تكمن أهمية تحليل المالي في القدرة علي تشخيص الحالة الفعلية للمؤسسة
- ✓ أهمية تقييم الأداء باستخدام أدوات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف لتساعد متخذ القرار في أخذ القرارات الصحيحة.

❖ أهداف البحث :

- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار
- ✓ إبراز مدى فعالية هذه التقنية.
- ✓ عرض الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقاتها في المؤسسة الجزائرية.
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- ✓ الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة و إسقاطها على الحالة التطبيقية
- ✓ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة: للإلمام بجوانب البحث وقصد البلوغ الى استيفاء الاهداف البحثية ضبطنا البحث بمجموعة من الحدود قصد التقيد والتركيز وعدم الخروج عنها وتضمنت حدوده في ضبط أهم المصطلحات بالإضافة إلى حدود زمانية وأخرى مكانية

المصطلحات:

المكان: إقتصر المجال المكاني في هذه الدراسة على مؤسسة إتصالات الجزائر فرع مكن بن عمار -النعامة-

الزمان: تم إجراء الدراسة التطبيقية خلال السنوات من 2017 إلى 2019

❖ منهج الدراسة :

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكاليتنا و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، اتبّعنا المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية بالاعتماد على المراجع المتمثلة في كتب عن التحليل المالي و مراجع أخرى ، أمّا بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تمّ اتباع أسلوب دراسة حالة بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من وثائق اتّصالات الجزائر ، و قمنا بتحليل القوائم المالية للمؤسسة للفترة الممتدة من 2017-2019 باستخدام أدوات التحليل المالي.

❖ هيكلّة الدراسة :

قد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جزئين : جانب نظري و جانب تطبيقي

يتكون الجزء النظري المتمثل في الأدبيات النظرية للتحليل المالي و الأداء و سوق الاتصالات الذي تناولناه في الفصل الأول قسّم إلى ثلاث مباحث ، فالمبحث الأول ضمّ مفاهيم أساسية حول سوق الاتّصالات و التحليل المالي ، و الأداء) أما المبحث الثاني يضمّ استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ، و أخيرا المبحث الثالث قمنا بتخصيصه لأهم الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على دراسة ميدانية لمؤسسة اتّصالات الجزائر حيث حاولنا اسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على مؤسسة اتصالات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 باستخدام أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي في ظل سوق الاتصالات حيث تمّ تقسيمه إلى مبحثين ، فالمبحث الأول ضمّ تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر ، أمّا المبحث الثاني ضمّ تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة أدوات التحليل المالي

❖ الدراسات السابقة:

دراسة بوقابة زينب 2011 التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير

فتهدف هذه الدراسة إلى تصحيح الاعتقاد السائد الذي يعتبر أن مهنة التدقيق □ تم فقط بتعقب الأخطاء في الإجراءات المحاسبية، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه لا يمكن أن يكون هناك تحسين من دون قياس، فإذا ما كانت المؤسسة لا تعلم مستوى عملياتها فإنها لن تتمكن من معرفة مستقبلها و بالتأكيد فإنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها، كذلك يهدف تقييم الأداء كذلك إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار و البقاء في السوق.

دراسة (Ioannidis, et. Al, 2008) :

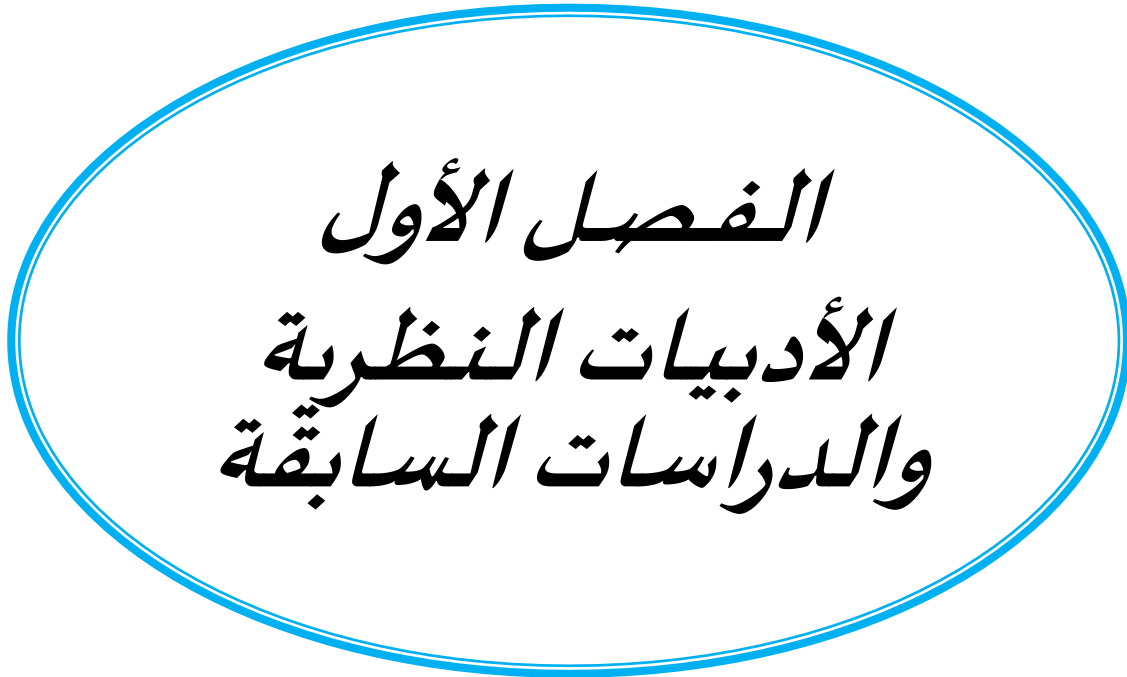
«The Relationship Between Bank Efficiency And Stock

Returns: Evidence From Asia And Latin America »

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين كفاءة أداء البنوك وسعر العائد على الأسهم ، وتعد هذه الدراسة في الدراسات التحليلية لقوائم البنوك المشمولة بالدراسة . وقد شملت العينة مجموعة من البنوك من آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000 إلى 2006 في ظل سيطرة لوائح وسياسات الاقتصاد الكلي ، وقد بينت الدراسة ما يلي :

- 1- أن هناك علاقة ما بين العوائد على الأسهم ومدى كفاءة ومقدرة البنوك
- 2- أن هناك علاقة ما بين التكاليف والعوائد على الأسهم
- 3- أن نسبة العوائد على الأسهم تمثل النسبة الأساسية في تكوين الفكرة لدى المستثمرين حول كفاءة البنوك ومقدرتهم المالية.

4- أنّ نسب العوائد على الأسهم هي مصدر تقليدي للتعريف بمقدرة و كفاءة المؤسسة وكثير من الدراسات تؤكد بأنّ النسب التي تقيس معدل الأرباح هي النسب. الأفضل



الفصل الأول
الأدبيات النظرية
والدراسات السابقة

تمهيد :

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، كما تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد لبلد ما، بحيث نجدها تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تستقر به ، ولا يمكنها العيش بعزلة عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة في المحيط الذي يرغمها تبني وضعيتين سواء عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل وبالتالي الافلاس والزوال أو تكيفها مع التغيرات وبالتالي الاستقرار والتقدم من أجل المحافظة على مكانتها في الأسواق والتفوق والتطلع اللازم بتعزيز مستواها.

يعتبر التحليل المالي العلم الذي له قواعد و معايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للشركة واجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وايجاد العلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للشركة، وأن إعداد القوائم المالية من اهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين

وبما أن التحليل المالي لعناصر القوائم المالية يساعد على اتخاذ قرارات مبنية على نتائج لمؤشرات ونسب علمية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية لذا تسعى هذا الدراسة للتعرف على معرفة مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية معلومات القوائم المالية لرفع مستوى تقييم أداء الشركات.

من هذ المنطلق ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

❖ المبحث الأول : مفهوم سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء

❖ المبحث الثاني : استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة

❖ المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول : مفهوم سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء

صدر قانون الاتصالات رقم 10 لسنة 2003 محددًا لبعض القواعد الأساسية الخاصة بحماية المنافسة الحرة، ومنها إلزام المرخص لهم بأن يتم تقديم خدمات الاتصالات في ظل قواعد المنافسة الحرة، وحظر على سبيل التحديد دعم إحدى الخدمات على حساب خدمة أخرى، كما أكد على إتاحة الخدمة لجمهور المستخدمين دون تمييز. وقد أناط القانون بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات تحديد الحدود التي يترتب على تجاوزها حدوث ممارسات احتكارية في أي من المجالات التي ينظمها القانون. وتم إعداد الاطار العام المقترح لسياسات المنافسة الحرة التي يلزم تطبيقها من قبل الشركات المرخص لها توفيقًا للأوضاع طبقًا لأحكام القانون

من هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى كل من

المطلب الأول : سوق الاتصالات

الفرع الأول : تعريف الأسواق المرجعية فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بقانون المنافسة

من وجهة نظر القانون الاوروبي ، نجد في قانون المنافسة أنّ تعريف السوق المرجعي يتعلق إلى حد كبير بسياق القضية ذاته ، نفس الأمر نجده في قطاع المواصلات الإلكترونية الذي يتميز بالتطور السريع و الابتكار المستمر ، لقد أعطت اللجنة الأوروبية بعض التوجيهات للوقوف على تعريف السوق في هذا القطاع ، و ذلك من خلال اعتمادها في سنة 1991 الخطوط التوجيهية المتعلقة بتطبيق قواعد المنافسة الأوروبية في قطاع الاتصالات¹

¹ Lignes directrices concernant des règles de concurrence de la Communauté au secteur des télécommunication, JOCE n°C233 du 6 septembre 1991, p2.

و أيضا المداخلة المتعلقة بتطبيق قواعد المنافسة على اتفاقات الدخول إلى قطاع الاتصالات

1 .

كما أنه فضلا عن ذلك (أي ما يتعلق بالقانون العام للمنافسة) ، فإن اللجنة الأوروبية اعتمدت التوصية " الأسواق المرجعية " و الخطوط التوجيهية " تحليل السوق " (اللذان يتعلقان بالتنظيم القطاعي) .

لكن رغم كون الإطار التنظيمي للمواصلات الإلكترونية الساري العمل به قد تأسس على مبادئ قانون المنافسة ، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه لا يمكن أن يوجد هنالك اختلافات في تطبيق قواعد المنافسة من طرف السلطات التنظيمية و من طرف سلطات المنافسة

فكمبدأ عام فإن اللجوء إلى طرق مماثلة يضمن كون السوق المرجعي المعرف على أساس أهداف التنظيم القطاعي يتطابق في أغلب الأحوال مع تعاريف السوق المستخدمة من قبل قانون المنافسة ، و مع ذلك في بعض الحالات فإن الأسواق المعروفة من طرف اللجنة وسلطات المنافسة في قضايا المنافسة يمكن أن تختلف عن الأسواق المحصاة في التوصية "الأسواق المرجعية " أو الأسواق المعروفة من طرف سلطات التنظيم الوطنية بتطبيق المادة 15 من التوجيه " إطار " ، فنجد في الفقرة 1 منها أن الأسواق المعروفة بغرض فرض الالتزامات التنظيمية على المتعاملين الأقوياء لا تمس تلك التي يمكن أن تعرف في إطار القضايا الخاصة المتعلقة بقانون المنافسة

ومن ثمة يمكن أن نتوصل إلى نتائج مختلفة تتعلق بتحليل السوق بالنظر إلى السياق الذي تم فيه هذا التحليل . إذ أن منطلق تحليل السوق بهدف فرض التزامات تنظيمية ليس وجود تعسف ناتج عن وضعية هيمنة بمفهوم المادة 82 من المعاهدة ، و لكن لتقييم شامل مستقبلي لهيكله و

¹ Communication de la commission relative à l'application des règles de concurrence aux accord d'accès dans le secteur des télécommunication – Cadre général, marchés en cause et principes ,JOCE n°C265 du 22 Aout 1998, p2.

الفصل الأول نظرة مفاهيمية حول سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء

سير السوق المعني في قطاع المواصلات الالكترونية (أو الاتصالات حسب الاصطلاح السابق) اعتمدت اللجنة الأوروبية أولا على التمييز بين أسواق الجملة (التي تجمع عوما منح الدخول إلى الشبكات أو عوامل الشبكة إلى متعاملي الشبكات ومقدمي الخدمات) و بين أسواق التجزئة (التي تركز على منح الخدمة المتعلقة بالاتصالات إلى المستعملين النهائيين)

و في خضم هاذين النوعين من الأسواق ، فقد تبنت اللجنة الأوروبية التفريق بين الخدمات المقدمة في وضعيات محددة و تلك المقدمة في وضعيات غير محددة ، بمعنى بين الدخول إلى الشبكات الثابتة و المتنقلة (أو النقالة)

و مع ذلك فقد يتم تجاوز هذا التفريق بين السوقين بالنظر إلى الاستخدام المعبر الذي يشمل الهواتف النقالة مقارنة بالهواتف الثابتة ، مما يعيد بعث الجدل فيما مدى استحالة استبدال الاتصال الهاتفي النقال للثابت

إذ أن الواقع المعاصر يؤكد جودة نوعية الاتصالات و نقص التسعيرات و أيضا الإمكانيات التي توفرها الهواتف النقالة التي تتضاعف يوما عن يوم لا سيما مثلا دخول أو استخدام الأنترنيت ذا المدى الواسع عن طريق الهاتف النقال¹.

الفرع الثاني : تعريف الأسواق المرجعية على أساس أهداف التنظيم القطاعي

سنستدل على ذلك أيضا من منظور القانون الأوروبي : تؤسس التوجيهة " إطار " على اعتبارها دعامة أساسية للإطار التنظيمي الجديد للاتصالات الإلكترونية ، على القاعدة الدالة على

¹ V.D.POPOVIC , Le droit communautaire de la concurrence et les communications électroniques , LGDJ , 2009. pp . 109-134

وجود ضرورة متواصلة للتنظيم السابق في بعض الحالات و ذلك بغية ضمان تطوير السوق التنافسي¹

التوجيهية " إطار " استبدلت التعريف المسبق للأسواق على أساس أهداف تنظيمية بمنهج مرن و لكن يكون أحيانا مركبا ، كما أنه و أمام فعالية الحركة الصناعية لا سيما في قطاع الاتصالات الإلكترونية فإن الأمر لا يخلو من خطر كون التعريفات الموجودة والخاصة بالسوق قصيرة المدى و هذا بفعل التطور المستمر و المتجدد لذات الصناعة مما يؤثر سلبا على تبني تعريف ثابت في هذا الصدد

1- الإجراء المتعلق بتعريف الأسواق حسب الإطار التنظيمي للاتصالات الإلكترونية :

¹ Directive 2002 / 21 / CE du Parlement européen et du Conseil du 7 mars 2002 relative à un cadre réglementaire commun pour les réseaux et services de communications électroniques (« directive - cadre ») JO L 108 du 24.4.2002 modifiée par le Règlement (CE) n ° 717/2007 , JO L 171 du 29.6.2007 , le Règlement (CE) n ° 544/2009 JO L 167 du 29.6.2009 et la Directive 2009 / 140 / CE JO L. 337 du 18.12.2009 .

La « directive - cadre » fait partie du « Paquet Télécom » qui vise à refondre le cadre réglementaire des télécommunications en vue de rendre le secteur des communications électroniques plus concurrentiel . Ce nouveau cadre réglementaire se compose de la présente . directive et de quatre directives spécifiques , à savoir la directive relative à l'autorisation de réseaux et de services de communications électroniques (directive « autorisation ») ; la directive relative à l'accès aux réseaux de communications électroniques et aux ressources associées , ainsi qu'à leur interconnexion (directive (accès ») ; la directive concernant le service universel (directive services universel ») ; la directive concernant le traitement des données à caractère personnel (directive « vie privée et communication électronique ») . A cette liste , vient s'ajouter a décision relative à un cadre réglementaire pour la politique en matière de spectre radioélectrique (décision « spectre radioélectrique ») . Le « < Paquet Télécom » a été modifié en décembre 2009 par les deux directives « Mieux légiférer » et « Droit des citoyens » , ainsi que par l'instauration d'un organe des régulateurs européens des communications électroniques (ORECE) . La décision 2002 / 627 / CE avait institué le groupe des régulateurs européens (GRE) dans le domaine des réseaux et services de communication . Le rôle du GRE devait cependant être renforcé . C'est pourquoi l'ORECE a été créé pour remplacer le GRE et jouer un rôle de forum exclusif pour la coopération entre ARN , ainsi qu'avec la Commission . Réf : Synthèses de la législation de l'UE -Europa

فحسب الإطار التنظيمي الجديد ، إن فرض التزامات على المتعاملين الأقوياء يتم على مراحل عدة : تبدأ اللجنة الأوروبية بتبني توصية يتم من خلالها إحصاء أسواق المنتجات والخدمات و التي تكون مميزاتها قابلة لتبرير فرض الالتزامات التنظيمية¹

ثم مع اخذ التوصية بعين الاعتبار تقوم سلطات الضبط الوطنية بتعريف الأسواق المرجعية بما يتلاءم مع الظروف الوطنية ، و بالأخص الأسواق الجغرافية داخل ترابها وهذا بالتطابق مع مناهج قانون المنافسة ، فتقوم سلطات الضبط الوطنية بتحليل الأسواق المعرفة على هذا النحو بغرض تحديد ما إذا كانت تحوي على منافسة فعلية ، فإذا كان السوق لا يسمح بمنافسة فعلية ، تقوم سلطة الضبط الوطنية بفرض التزامات مناسبة على المؤسسات القوية.

❖ تعريف الأسواق المرجعية عن طريق سلطات الضبط الوطنية :

تلعب سلطات الضبط الوطنية في عملية تعريف الأسواق بالنظر إلى أهداف الضبط القطاعي دورا في بالغ الأهمية ، فهي التي تقوم بتقدير ما إذا كانت الأسواق التي عرفتھا اللجنة الأوروبية تتلاءم مع الخصوصيات الوطنية : فإن لم تكن كذلك فقد تقوم سلطات الضبط الوطنية بتعديل تعريفات الأسواق المرجعية إما باقتراح توسيع دائرتها أو تقليصها بالنظر إلى التوصية الخاصة بالأسواق المرجعية التي تم إحصاؤها ، و هذا إذا تم تبريرها بطبيعة العرض و الطلب (و لذات الغرض فقد قامت اللجنة الأوروبية بنشر خطوط توجيهية قصد تحليل السوق ، تقوم دوريا بمراجعتها وفق متطلبات التطور القطاعي المستمر) ، كما لها الحرية أيضا في تعريف أسواق أخرى غير تلك المذكورة في التوصية بالنظر إلى مميزات السوق الوطنية لكن يبقى ذلك بمراعاة

¹ L'adoption de la recommandation «< marchés pertinents >» par la commission européenne a été le 11 février 2003 elle a identifié 18 marchés (dont 07 de détail et 11 de gros , c'est la recommandation 2003 / 311 / CE concernant les marchés pertinents de produits et de services dans le secteur des communications électroniques susceptibles d'être soumis à une réglementation ex ante conformément à la directive 2002 / 21 / CE , JOCE n° L144 du 8 mai 2003 , p.4

مبادئ قانون المنافسة ، هذا مع العلم أنه لضمان التناسق في تنفيذ الإطار التنظيمي للاتصالات الإلكترونية في جميع الدول الأعضاء ، فقد وضعت اللجنة الأوروبية جهازا للاستشارة تم تكملته بإجراء خاص بالاستشارة الوطنية ، وإقامة تعاون مع السلطات الوطنية للمنافسة (يهدف إجراء استشارة اللجنة إلى : - ضمان تنظيم متناسق في كامل الاتحاد الأوروبي بالتوافق مع مبادئ قانون المنافسة ، الحد من التنظيم داخل الأسواق التي تشهد حالة ضعف مستمر و أخيرا مزيد من الشفافية في العملية التنظيمية ، أما الاستشارة الوطنية . فيتمكن من خلالها كل معني من تقديم ملاحظات حول التحليل الخاص بسلطة الضبط الوطنية و أيضا اقتراحاته بخصوص التنظيم و يتم إعلام اللجنة بذلك مباشرة)

2- صعوبة تعريف الأسواق المرجعية في قطاع يتسم بالتجديد المستمر :

من بين أسباب إقامة إطار تنظيمي جديد للاتصالات الإلكترونية ، هو ضرورة توفير ملاءمة مثلي بين القواعد القانونية و تطور الأسواق التي تصبح أكثر تركيبا و حركية فالقواعد القانونية الجديدة تعيد التوازن بين هدف ضمان منافسة فعلية على المدى القصير وهدف تشجيع الاستثمارات و دعم الابتكار أو التجديد مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة على المدى البعيد . و لهذا الغرض يجب أن تقوم السلطات التنظيمية الوطنية بتحليل مستقبلي أو *Une analyse prospective* لهيكل و سير الأسواق في قطاع الاتصالات الإلكترونية

و قبل فرض الالتزامات التنظيمية المسبقة (أو الموضوعة مسبقا) يجب على سلطات الضبط الوطنية أن تضمن بأن غياب المنافسة الفعلية ذا طبيعة دائمة و هذا بمفهوم التوجيهة " إطار " يعالج التنظيم المسبق نقص في المنافسة الفعلية المفترض امتداده خلال فترة محددة ، مما يجعل فترة تعريف الأسواق و تحديدها ، نسبية بالنظر إلى المرحلة الجاري فيها العمل بالإجراءات التصحيحية المؤسسة (على التنظيم المسبق) التي يمكن فرضها . و من تمة فمنطلق التعريف

بالأسواق هو ممايزة الأسواق أو *la caractérisation des marchés* في مدة محددة و ذلك بالنظر إلى المبادلة من حيث الطلب و من حيث العرض ¹

فيجب أن تأخذ التعريفات بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية أو الاقتصادية المتوقعة أو المحتملة في مدة معقولة يتم تحديدها بالنظر إلى جدول المواعيد الخاص بإعادة الاختبار المقبلة للسوق بالنظر إلى إمكانية المراجعة المتتالية و المنتظمة للسوق ، و عليه يمكن أن تعتمد السلطة التنظيمية الوطنية ليس فقط على النتائج السابقة و الحالية و لكن أيضا التوقعات المتعلقة بالتطورات القادمة .

فقط نشير أن قانون المنافسة الأوروبي يتبنى ثلاث مصادر من القيود التنافسية بالنظر إلى التجديد المستمر و هم : المبادلة من جانب الطلب ، المبادلة من جانب العرض و المنافسة الاحتمالية (*la concurrence potentielle*) رغم أن هذه الأخيرة لم يتم تناولها صراحة في التعريف بالسوق المرجعي التي جاءت به اللجنة الأوروبية ، رغم أن التطور المحتمل للمنتجات و الخدمات يمكن أن يخلف آثار مباشرة في تحديد بعض الأسواق المرجعية .

و فيما يخص المبادلة فيتم تناولها بمفهومها الواسع ، و هذا بفعل حركية أسواق الاتصالات ، فلا يتم تقييم المبادلة فقط بمرونة الأسعار و لكن بتدخل عوامل أخرى : فمن حيث الطلب فيستلزم ذلك إتباع نهج مستقبلي يؤدي إلى المبادلة بين مختلف التكنولوجيات مع الأخذ بعين الاعتبار أن مختلف الحلول التكنولوجية تكون قابلة لسد الحاجيات المقارنة للمستهلكين . أما من حيث العرض : فيعني أخذ المبادلة بمفهومها الواسع ، أن يأخذ التحليل بعين الاعتبار مجموعة خيالية واسعة من العارضين الاحتماليين للخدمات .

¹ مقدم توفيق ، علاج الممارسات المقيدة للمنافسة - التعسف الناتج عن وضعية هيمنة في مجال الاتصالات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال 2010-2012 ، ص 26.

في حين أن " المنافسة الاحتمالية " فيتم اعتماد اختبارها بشكل منهجي في تحليل السوق المرجعي المطبق من سلطات المنافسة و المحاكم ، فمفهوم المنافسة الاحتمالية يأتي في تطور فكرة المبادلة من جانب العرض¹

و يكمن الفرق بين المنافسة الاحتمالية و المبادلة من جانب العرض ، رغم صعوبة التمييز بين الاصطلاحين فقد تم اعتماد بعض المؤشرات ضمن ثلاث معايير : معيار شخصي و معيارين موضوعيين و هذا حسب قانون المنافسة و النصوص الأوروبية .

فأما المعيار الشخصي فيظهر في المداخلة الأوروبية " تعريف السوق " ، إن تحليل المنافسة الاحتمالية تركز على قدرة المنافسين في دخول السوق على المدى الطويل وبالمقابل المبادلة من جانب العرض تعني إمكانية إعادة توجه المومنين إنتاجهم نحو المنتجات المعنية و تسويقهم على المدى القصير دون تحمل أي تكلفة أو خطر إضافي ذا أهمية معتبرة كرد فعل على التغيرات الطفيفة و لكن الدائمة للأسعار المتعلقة بها . إن الإطار التنظيمي للاتصالات الإلكترونية يتبع نفس المنطق : فالمبادلة من جانب العرض تتفاعل سريعا برفع السعر في حين أن المنافسين الاحتماليين هم في حاجة إلى وقت أكبر قبل بدأ تموين السوق²

و أما المعيارين الموضوعيين : ففضلا عن المعيار الشخصي ، فنظرية قانون المنافسة تقترح معياران موضوعيان لتقييم بصفة خاصة ما إذا كان المنافسون الاحتماليون قادرون على دخول سوق على المدى القصير أو المدى البعيد³

¹ V.A DECOCQ , G.DECOCQ, droit de la concurrence interne et communautaire, 2éme édition, paris, L.G.D.J, 2004, p 106.

² Lignes directrices (analyse du marché) , point 38.

³ VP.AREEDA Antitrust analysis problems, texts ,cases, Toronto , little brown and company, 1967n p 131

الأول : يكمن في تقدير القدرة الاقتصادية للمؤسسة المنافسة في دخول سوق على المدى القصير : أي خلال فترة زمنية لا تتبعها أي تكلفة إضافية معتبرة¹

الفرع الثالث : مفهوم المنافسة و أشكالها

أولا : مفهوم المنافسة

تعرف المنافسة على منافستين، مباشرة وغير مباشرة²

❖ **المنافسة غير المباشرة :** هي " تلك المنافسة القائمة بين العروض (سلع وخدمات) المستخدمة من طرف الزبائن لتحقيق غرض واحد، مع اختلاف المستوى التقني المميز لكل عرض منها " فبالنسبة للتنقل على مسافات قصيرة ، يمكن أن تكون الحافلة، السيارة والدراجة خدمات متنافسة.

❖ **المنافسة المباشرة :** فهي " تلك المنافسة الموجودة بين منشآت تقترح من وجهة نظر الزبائن عروضاً متماثلة تكنولوجيا ، بحيث لا يمكن التمييز بينها إلا من خلال العلامة " فمختلف خدمات شرائح الهاتف النقال ، تمثل كلها عروضاً تدف إلى إشباع نفس الغرض وهي متشابهة إن لم نقل متماثلة تماماً من حيث التكنولوجيا التي تتضمنها.

¹ VP.AREEDA , Op cit p 131.

² علي فلاح الزغبي ، مبادئ و أساليب التسويق ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 2010 ، ص 45.

ثانيا : أشكال المنافسة

طالما وجد سوق فلا بد من وجود منافسة ، و من ثم يجب تحديد شكل المنافسة ، ومن ثمّ يجب تحديد شكل المنافسة التي يمكن تصنيفها ايجاز إلى :¹

1)المنافسة الحرة (الكاملة) : و تنشأ عندما يتوفر ما يلي :

✓ أن تكون المنتجات بالسوق متجانسة و لا يمكن التمييز بينها بسهولة
✓ أن يتواجد عدد كبير من المنتجين و المستهلكين ، و يتوفر لديهم معلومات متكاملة عن السوق

✓ أن يكون من السهل الدخول و الخروج من السوق (عدم وجود حواجز)
✓ المنافسة هي التي تفرض الاسعار (يهدف المستهلك إلى تعظيم منفعته ، بينما يهدف المنتج إلى تعظيم ربحهم).

2)الاحتكار التام (الكامل) : و ينشأ عندما يتوفر ما يلي :²

✓ وجود منتج وحيد في السوق .
✓ عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر
✓ وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر

3)المنافسة الاحتكارية : ويعتبر هذا السوق قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة وتنشأ

عندما يتوفر :³

¹ دراسة السوق ، العامة لتصميم و تطوير المنهاج ، المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني ، المملكة العربية السعودية ، 1429 هـ ، ص 4.

² فليح حسن خلف ، اقتصاديات الأعمال ، ط1 ، جدار للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 89-91.

³ طلعت الدمراش ابراهيم ، اقتصاديات الانتاج ، مدخل تحليل المشروعات ، ط2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2008 ، ص 241.

- ✓ وجود عدد كبير من المنتجين الصغار (لا يستطيع أي منتج التأثير على سعر السوق)
 - ✓ السلع متشابهة لكنها غير متجانسة (يمكن التفرقة بين السلع الموجودة في السوق) .
 - ✓ سهولة الدخول إلى السوق .
 - ✓ وجود المنافسة غير السعرية (كاستخدام وسائل الدعاية والإعلان ... الخ) .
- 4) احتكار القلة :** ويعتبر هذا السوق أقرب إلى سوق الاحتكار التام و تنشأ عندما يتوفر ما يلي :¹

- ✓ وجود عدد قليل من المنتجين الذين تملك حصة كبيرة من السوق
- ✓ وجود المنافسة غير سعرية .
- ✓ وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق .
- ✓ منتجات متميزة ، حيث يكون هناك اختلاف بسيط كنوع التغليف أو خدمات ما بعد البيع (وترتبط هذا الميزة مع المنافسة غير السعرية).

المطلب الثاني : التحليل المالي

الفرع الأول : تعريف التحليل المالي و مقوماته و استخداماته

أولاً : تعريف التحليل المالي

التحليل المالي هو عبارة عن منظمة تهدف إلى التعرف على جوانب القوة في الشركة لتعزيزها وجوانب الضعف لوضع العلاج اللازم لها، والتعرف على مدى نجاح الأنشطة الرئيسية للشركة (الإنتاجية والتمويلية والاستثمارية) وتقديم معلومات إضافية بجانب المعلومات الواردة بالقوائم المالية إلى فئات مختلفة من المستفيدين، وتساهم في ترشيد اتخاذ القرارات لمستخدمي

¹ فليح حسن خلف ، المرجع السابق ، ص 90.

الفصل الأول نظرة مفاهيمية حول سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء

المعلومات المالية والمؤشرات المشتقة منها، وتوفير مؤشرات يستند إليها في توجيه التخطيط المستقبلي للشركة بجانب توفير أداة رقابية فاعلة وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة¹.

وترى الباحثان بأن التحليل المالي عبارة عن عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات ومؤشرات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات رشيدة من أجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في الشركة ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة.

يعرف التحليل المالي بأنه الأداة التي تمكن من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، والذي في ظله يمكن اتخاذ القرارات المناسبة، فهذا الشخص لا يهدف إلى دراسة الوضعية المالية للمؤسسة للفترة الحالية أو السابقة فقط بل يمكن من خلاله التنبؤ بوضعية المؤسسة في المستقبل، فالمتعاملين مع المؤسسة من بنوك، مساهمين يستعلمون التحليل المالي لاختبار مردودية المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح، وبذلك تمكنها من سداد ما عليها من ديون والتزامات²

ثانيا : مقوماته

ليتحقق الغرض من التحليل المالي يجب أن يركز على الأساسيات التالية :³

¹ منصور إبراهيم كرم الدين، وإبراهيم الهادي آدم محمد ، الاتجاهات والنماذج المعاصرة للتحليل المالي ودورا في تقويم الأداء المالي للشركات دراسة تطبيقية، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2017 ، ص 41.

² زينب بوقابة، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات - NCA-ROUIB ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2011 ، ص 94.

³ مطر ، 2006 ، ص 4-6.

1. أن تتصف مصادر المعلومات بقدر كبير من الموثوقية أي تكون من جهة موثوق فيها وموضوعية وخالية من التحيز وملائمة مع كافة الحالات والظروف.
2. أن يكون المحلل المالي موضوعي وفاهم لدوره في كشف الحقائق وتفسيرها بعيدة عن التحيز الشخصي، حتى يتم تقديم تقريره بصورة يخدم بها متخذ القرار.
3. أن يسلك المحلل المالي منهج علمي يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي وأن يستخدم أساليب وأدوات تتصف هي الأخرى بالموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ثالثا : استخداماته

يستخدم التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استخدام التحليل المالي في الأغراض التالية :¹

1. التحليل الائتماني - التحليل الاستشاري - تحليل الاندماج والشراء - التخطيط المالي - الرقابة المالية.
2. تحليل تقييم الأداء، ويعتبر تقييم الأداء في الشركات من أهم استعمالات التحليل المالي.

الفرع الثاني : أهداف و أنواع التحليل المالي

أولا : أهداف التحليل المالي

¹ المصطفى ، وبن عمارة ، 2011 ، ص 41-42.

تتعدد وتختلف أهداف التحليل المالي، ويمكن تناول الأهداف الأساسية لهذا التحليل على النحو الآتي :¹

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الحكم على كفاءة الإدارة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- محاولة تقدير الأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة لجوئها للاستدانة، وذلك من خلال التحقق من مركزها المالي.

ثانيا : أنواع التحليل المالي

ينقسم التحليل المالي إلى الأنواع الآتية:

(1) التحليل الرأسي :

يسمى هذا النوع من التحليل بالتحليل العمودي أيضا يقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى

¹ شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة- الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 195.

باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة¹، وهذا النوع من التحليل يتصف بالسكون لانتهاء البعد الزمني له، ويساعد التحليل المالي الرأسي إلى تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المؤسسة منها :

- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له.
- في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسببات وآثار هذا التبدل، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة.
- كما يمكن من مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمؤسسة ما، مع مؤسسات مقارنة في الاختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة²

(2) التحليل الأفقي:

على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة، مع اختيار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، وهذا بغرض تحليل الاتجاهات والتطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها، وكذا التعرف على أسبابها، وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات واتخاذ القرارات المالية والادارية المناسبة³ وهذا التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا، فالتحليل الأفقي يساعد في :

¹ عبد الرحيم سيبي ، جازية بن بوزيان ، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، بشار ، الجزائر ، 25/24 أفريل 2006 ، ص 06.

² حمزة محمود الزبيدي ، التحلي المالي لأغراض تقييم الأداء و النبؤ بالفشل ، ط2 ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 60-61.

³ عبد الرحيم سيبي ، جازية بن بوزيان ، المرجع السابق ، ص 06.

اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية لموضوع الدراسة عبر الزمن
تقييم انجاز ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع
أسباب التغير إلى جذورها¹

(3) التحليل بالنسب المالية :

يعتبر التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية الأكثر قدرة وفاعلية في تفسير العديد
من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسة لمعرفة مستوى الأداء، وهذه الطريقة في
التحليل قابلة للاستخدام في ظل التحليل القطاعي، وكذلك في ظل حالات التنبؤ من خلال
أسلوب السلاسل الزمنية.

النسبة المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما
هي في الواقع نتائج أو تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي
والمركز النقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل²

و تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه النسب المالية، إلا أنه
يمكن توضيح أن النسبة المالية تمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام، هذه العلاقة تعكس
جانبا من الأداء³

¹ حمزة محمود الزبيدي ، التحلي المالي لأغراض تقييم الأداء و النبؤ بالفشل ، المرجع السابق ، ص 64.

² حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، ط1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 80.

³ محمد محمود يوسف ، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر 2005 ، ص 29.

النسب المالية تفرز نتائج تعمل على تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، كما تمكن من تحديد الوضع المالي لها، وفي تحديد مكامن الخلل فيها، فهي سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة¹

تشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

والنسب المالية هي علاقة بين رقمين، وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف² وهناك عدد من الأسباب التي تدعم عملية التحليل بواسطة النسب المالي منها :³

- تمكن من دراسة اتجاهات وتقدم الأداء خلال فترة زمنية معينة.
- يمكن مقارنتها مع مؤشرات المنافسين ومعدل الصناعة العام.
- يمكن أن تؤثر التحسينات الممكنة أو الضرورية، إذا كان أداء المؤسسة منخفضاً أو أقل من المنافسين،
- كما أنها مفيدة إذا كانت الفرص الجيدة غير واضحة.
- تستطيع أن تكشف عن الأرباح الضائعة وفرص النمو.
- تستطيع كشف الأخطار المحتملة.

¹ محي الدين قطب ، الخيار الاستراتيجي و أثره في تحقيق الميزة التنافسية ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2012. ، ص 53

² رضوان وليد العمار ، أساسيات في الإدارة المالية ، مدخل إلى قرارات الاستثمار و التمويل ، ط1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997 ، ص 67.

³ محي الدين قطب ، المرجع السابق ، ص 53.

المطلب الثالث : مفاهيم أساسية حول الأداء

الفرع الأول : تعريف الأداء أهميته و مكوناته

ترتبط فاعلية أي منظمة بكفاءة العنصر البشري وقدرته على العمل ورغبته فيه باعتباره العنصر المؤثر والفعال في استخدام الموارد المادية المتاحة ، وتعتمد الإدارة في تعظيم النتائج

أولاً : تعريف الأداء

يشير الأداء الوظيفي إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد ، وهو يعكس الكيفية التي يتحقق بها ، أو يشبع الفرد بها متطلبات الوظيفة، وغالباً ما يحدث لبس وتداخل بين الأداء والجهد ، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة ، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج¹ .

حيث يُعبّر مفهوم الأداء على المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قياسه لعمله من حيث الكمية و جودة العمل المقدم من طرفه، و الأداء هو الجهد المبذول الذي يبذله كل عامل في المؤسسة²

و محاولة التعرف على احتمالية تكرار نفس الأداء و السلوك في المستقبل لإفادة الفرد والمنظمة و المجتمع³

¹ رضا موسى : الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي" دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة ، 2003 ، ص 102.

² حمداوي وسيلة ، إدارة الموارد البشرية ، إدارة الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1 ، 2004 ، ص 168.

³ خالد عبد الرحيم الهبتي ، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 199.

و يذهب البعض الآخر إلى تعريفه كما يلي : " هو نظام رسمي لقياس و تقييم التأثير في خصائص الفرد الأدائية والسلوكية و محاولة التعرف على احتمالية تكرار نفس الأداء و السلوك في المستقبل لإفادة الفرد و المنظمة و المجتمع " ¹.

الأداء هو الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات و إدراك الدور و المهام و الذي يشير إلى درجة تحقيق و إتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد ².

و يلقي توماس جلبرت الضوء على الأداء إذ يري أن السلوك هو ما يقوم به الأفراد من أعمال في المنظمة التي يعملون بها ، أمّا الأداء هو التفاعل بين السلوك و الإنجاز ، أي أنه مجموع السلوك و النتائج التي تحققت معاً ³

و من خلال مجموع التعاريف يمكن القول أن الأداء هو ذلك النشاط و المهارة أو الجهد المبذول من طرف الفرد سواء كان عضليا أو فكريا من أجل إتمام المهام الوظيفية الموكلة له حيث يحدث هذا السلوك تغييرا بكفاءة و فعالية يحقق من خلاله الأهداف المسطرة من قبل المنظمة.

ثانيا : أهمية الأداء

ولتقييم الأداء أهمية بالغة داخل المنظمة ، حيث تنبع من طبيعة العلاقة التي تربط بينه كنشاط من أنشطة الموارد البشرية وغيره من الأنشطة الأخرى إذ يمكننا تلخيص أهمية الأداء في النقاط التالية : ⁴

¹ خالد عبد الرحيم الهبتي ، المرجع السابق ، ص 200.

² محمد أنور سعيد ، السلوك التنظيمي ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 219.

³ صلاح الدين عبد الباقي ، الموارد البشرية من الناحية العملية و العلمية ، الدار الجامعية ، مصر، 2005، ص 175

⁴ بن سعيد غنية ، تأثير الحوافز على أداء العاملين ، معهد العلوم الاقتصادية ، البويرة ، 2011 ، ص 51.

الفصل الأول نظرة مفاهيمية حول سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء

- ✓ إيجاد مناخ ملائم من الثقة و التعامل الأخلاقي الذي يبعد احتمال تعدد الشكاوي للعاملين اتجاه المنظمة.
- ✓ رفع مستوى أداء العاملين و استثمار قدراتهم و إمكانياتهم بما يساعدهم على التقدم و التطور.
- ✓ تقديم برامج و سياسات إدارة الموارد البشرية كون نتائج العملية يمكن أن تستخدم كمؤشرات للحكم على دقة هذه السياسة.
- ✓ مساعدة المنظمة على وضع معدلات أداء معيارية دقيقة.
- ✓ يتيح الفرصة لمراجعة الأهداف المرسومة.
- ✓ يساعد على توجيه الجهود نحو تحسين أوضاع المؤسسة¹.
- ✓ مساعدة الموظفين في معرفة نقاط ضعفهم وقوتهم في أعمالهم والعمل على تدارك أخطائهم والسعي إلى تنمية مهاراتهم، وتحقيق ما يصبون إليه من ترقية في السلم الوظيفي والحصول على المكافآت وتعويضات².
- ✓ معرفة مستوى أداء العامل تمهد له الطريق نحو تدريبه وتطوير أدائه.
- ✓ المساعدة على احترام نظام العمل وقواعده.

¹ جمال محمد أبو شنب ، علم الاجتماع الإداري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ب. ط، 2013 ، ص 131

² حسين محمد الحراشة ، إدارة الجودة الشاملة و الأداء الوظيفي ، دار جليس الزمان، عمان، ط 01، 2001 ، ص 104.

✓ مساعدة العاملين على معرفة نواحي القصور في الأداء¹

ثالثا : مكونات الأداء

نظرا لارتباط مفهوم الأداء بفعالية و كفاءة مدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة.

1. الكفاءة : يقصد بها العمل بأية صورة دون وجود فاقد في الموارد سواء كانت هذه الموارد بشرية ، مادية ، مالية ، معلوماتية ، لذلك فالإدارة الناجحة هي التي تتجنب المواقف التي تؤدي إلى ضياع موارد المؤسسة المختلفة ، أنواعها ، فالمدير الكفء هو الذي يوظف و يستثمر موارد مؤسسته بسياسة الحزم والحكمة²

2. الفعالية : تشير الفعالية إلى مدى تحقيق الأهداف المرغوبة من استخدام الموارد وإدارتها بشكل جيد، ومن أمثلة هذه الأهداف نجد تحقيق أقصى ربح، التوسع في أسواق ، رضا العاملين

3. الإنتاجية : يشير هذا المصطلح إلى قدرة المشروع على تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المطلوبة باستخدام أقل موارد ممكنة ، فالمشروع الذي يحقق أهدافه هو المشروع فعال ، المشروع الذي يستخدم أقل موارد ممكنة مشروع كفاء ، و إذا تحقق الاثنان معا (الفعالية و الكفاءة) فان المشروع منتج³

¹ صالح علي عوده الهلالات ، الإدارة الفعالة للموارد البشرية ، دار حامد للنشر ، عمان ، ط1، 01، 2016 ، ص 264.

² عبد الكريم أبو مصطفى ، الإدارة والتنظيم " المفاهيم، الوظائف، العمليات، بدون طبعة، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، 2001، ص 11.

³ أحمد ماهر ، اقتصاديات الإدارة ، بدون طبعة ، الدار الجامعية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر ، ص

4. الأهداف : وهي حالات نهائية تسعى المؤسسة لتحقيقها ، يجب أن تتضمن الخطة الناجحة قائمة من أهداف تسعى المؤسسة لتحقيقها، قد تكون هذه الأهداف استراتيجية أو أداء العمل اليومي للمؤسسة¹

5. العلاقة بين الفعالية و الكفاءة : إن الفعالية و الكفاءة تعني أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة وترتبط الفعالية بالقيادة ، و قيم ومبادئ و تنمية و تطوير، و ترتبط بالإدارة تخطيط و تنظيم و إدارة الوقت.

الفرع الثاني : محددات و معايير الأداء

1) محددات الأداء

الأداء هو نتيجة محصلة التفاعل بين أربع محددات رئيسية هي :

- **الدافعية الفردية** : تعبر عن مدى الرغبة الموجودة للفرد للعمل و التي يمكن أن تظهر من خلال حماسه و إقباله على العمل الذي يعبر عن توافق العمل مع ميوله و اتجاهاته.²
- **مناخ العمل** : يعبر عن الإشباع الذي توفره بيئة العمل الداخلية ، و هو إحساسه بالرضا عن عمله بعد أن يكون قد حقق رغباته و أهدافه و أشبع جميع حاجاته.
- **القدرة لدى الفرد على أداء العمل** : إن هذه القدرة يستطيع الفرد تحصيلها عن طريق التدريب ، التعليم ، اكتساب الخبرات و المهارات المتخصصة بالعمل.

¹ سعاد نايف برنوطي ، الإدارة - أساسيات إدارة أعمال ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص30
² الحنيطة عبد الله ، القيم التنظيمية و علاقتها بكفاءة الأداء ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، المملكة العربية السعودية ، 2003 ، ص 55 . انظر الموقع <http://shatharat.net>

➤ **الموقف (بيئة التنظيم الداخلية) :** أو ما تتّصف ب البيئة التنظيمية حيث تؤدي الوظيفة و هي تتضمن التالي : مناخ لعمل ، الإشراف ، توفير الموارد ، الأنظمة الإدارية ، الهيكل التنظيمي ، نظام الاتصال ، السلطة ، نظام الحوافز ، الثواب و العقاب.

إضافة إلى العناصر السابقة قد تؤثر البيئة الخارجية الذي يعمل به الموظف على أدائه ممثلة في المنافسة الخارجية و التحديات الاقتصادية ¹ .

(2) معايير الأداء :

وتمثل تقييم الأداء في معايير نواتج ² الأداء ، معايير سلوك الأداء ، معايير صفات شخصية.

1. معايير نواتج الأداء :

➤ كمية الأداء.

➤ جودة الأداء.

2. معايير سلوك الأداء :

¹ شرايطية أحلام ، فعالية التقويم الفردي كأداء لتسيير و تنمية الموارد البشرية بالجودة الشاملة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2014 ، ص 48.

² عمر وصفي عقيلي ، إدارة الموارد البشرية المعاصرة مدخل استراتيجي، بدون طبعة ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 ص 40.

ويكون الاعتبار الأساسي وفقا لهذه المعايير لسلوك الفرد وليس لكمية ونوعية الإنتاج الذي يقدمه، ومن هذه المعايير ما يلي :¹

- معالجة شكاوى العملاء
- كتابة التقارير.
- المواظبة في العمل.
- التعاون مع الزملاء.
- قيادة المرؤوسين.

3. معايير صفات شخصية:

يكون الاعتبار الأساسي وفقا هذه المعايير للصفات الشخصية للفرد العامل وليس لإنتاجه أو سلوكه ، ومن هذه المعايير :

- المبادرة.
- الانتباه
- الاتزان الانفعال
- الدافعية العالية.

المبحث الثاني : استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة

المطلب الأول : الميزانية المالية

¹ أحمد ماهر ، الاختبارات و استخدامها في إدارة الموارد البشرية والأفراد ، بدون طبعة، دار الجامعية، مصر، 2003 ،

الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) لممتلكات المؤسسة ، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

الفرع الأول : تعريف الميزانية المالية

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية¹

1) الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية :

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، ولكنها لا تستجيب لأهداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وذلك بعد القيام بترتيب الأصول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاقية² مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين.

وفيما يلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية

المالية.

¹ TAYEB ZITOUN, Analyse financière, Alger: Berti Editions, 2003, p. 75

² ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، 1988 ، ص 25.

(أ) تعديل عناصر الأصول :

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة ، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة ، وحسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

❖ الأصول الثابتة :

تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة ، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات معدات النقل ، تجهيزات المكتب ،... الخ ، ثم القيم الثابتة الأخرى و تشمل :¹

- **مخزون الأمان** : وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف .حيث أن مدة بقاءه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التمويل بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية.
- **حقوق على الاستثمارات** : إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة.

¹ مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 21-22.

- **الكفالات المدفوعة** : كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات ، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا.
- **الديون المشكوك في تحصيلها** : إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.
- **المحجوزات البنكية** : إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة.

❖ الأصول المتداولة :

لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها " النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية ، أو تباع ، أو تستهلك خلال دورة العمليات " ¹

كما عرفها " Sanders Hatfield Moore " على أنها " تلك الأصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط إلى نقدية، والأصول التي تقتنى بقصد تحويلها إلى نقدية" ² وهي تشمل :

- **قيم الاستغلال** : تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ...الخ، مطروحا منها مخزون الأمان.

¹ أندونس هندريكس ، النظرية المحاسبية ، ترجمة كمال خليفة أبو زيد ، الطبعة الرابعة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 459.

² أندونس هندريكسن ، المرجع السابق ، ص 459.

³ مبارك لسوس ، المرجع السابق ، ص 22-23.

- **القيم المحققة** : تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف...الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة.
- **القيم الجاهزة** : هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

ب) تعديل عناصر الخصوم :

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين .تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

❖ الأموال الدائمة :

هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

- **الأموال الخاصة** : تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطيات، ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.
- **الديون الطويلة الأجل** : هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

❖ الديون القصيرة الأجل :

هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع

الفرع الثاني : الميزانية المالية المختصرة

أولاً : الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها

(1) تعريفها :

تعرف الميزانية المختصرة على أنها : " جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في الأصول الثابتة ، قيم الاستغلال ، قيم محققة وقيم جاهزة ، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في : الأموال الخاصة ، الديون طويلة الأجل وكذلك الديون قصيرة الأجل ، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المئوية لكل عنصر " ¹ و الشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة و مختلف مكوناتها

الجدول رقم (01) : الميزانية المالية المختصرة

الخصوم		الأصول	
أموال خاصة	أموال دائمة	أصول ثابتة	
ديون طويلة الأجل		مخزونات	أصول متداولة
	قيم محققة		
	قيم جاهزة		
مجموع الخصوم		مجموع الأصول	

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من طرف الطالب بالاعتماد على عدّة مراجع

¹ ناصر دادي عدون ، لمرجع السابق ، ص 40.

كما تعرّف بأنّها : " الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية (للخصوم) ، و السيولة (الأصول) ، ويراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل " ¹

ثانيا : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل المربع، الدائرة، وهذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها، ولكي يستهل عملية تمثيلها يتم حساب النسبة المئوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة

$$\text{التالية } X = \frac{\text{قيمة العنصر المعين}}{\text{مجموع الميزانية}} \times 100$$

X حيث يمثل قيمة العنصر المقيم.

ثالثا : نواحي القصور في الميزانية المالية

يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي :

تقيم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية، فتختلف في قيمتها النقدية نظرا لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود، كما يطرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة والمتداولة وخاصة المادية منها، فهي تقيم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها ، لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف قيمتها النقدية، لذا فليس من المعقول أن نقوم بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين إذن يجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة بالقيم الحالية لها)

¹ بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس ، 2010 ، ص 81.

إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار ويعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كربح إضافي للمؤسسة، ويسجل في حساب فرق إعادة التقدير ضمن رأس المال الخاص¹

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

الفرع الأول : رأس المال العامل FR

1) تعريف رأس المال العامل FR

من أهم التعاريف التي حضي بها رأس المال العامل نذكر ما يلي :

أ) رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة²

ب) رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة وكذا امتلاكها لهامش أمان سيادها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي³

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين⁴ :

• من أعلى الميزانية : (في الأجل الطويل)

¹ ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ، ص 34.

² المرجع نفسه ، ص 45.

³ اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009 ، ص 59

⁴ مبارك لسوس ، المرجع السابق ، ص 33.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

• من أسفل الميزانية (في الأجل القصير) :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

ثانيا : أنواع رأس المال العامل وتتمثل فيما يلي :

(أ) رأس المال العامل الخاص : وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل

الأصول الثابتة وحسب العلاقة : ¹

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة

وبتعويض رأس المال العامل الخاص ب (الخصوم - مجموع الديون) والأصول الثابتة ب

(الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل الخاص = (الخصوم - مجموع

الديون) - (الأصول - الأصول المتداولة)

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

ولدينا أيضا : رأس المال العامل الدائم = رأس المال العامل الخاص + ديون طويلة الأجل

-أصول ثابتة

= رأس المال العامل الخاص + ديون طويلة الأجل

وينتج : رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم - ديون طويلة الأجل

(ب) رأس المال العامل الصافي (الدائم) : يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك

الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص بتمويل الأصول المتداولة إما يعرف أيضا

¹ ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ، ص 46-47.

على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل) الاحتياجات المالية والدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين :¹

- طريقة أعلى الميزانية : وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

- طريقة أسفل الميزانية : وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العام الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

ج) رأس المال العامل الأجنبي : يتبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون المفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تفيض لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصفق دورا لبنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض استنباط المؤسسات، وأصبح ملجأها لتدارك العجز في الخزينة. يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية :²

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

¹ اليمين سعادة ، المرجع السابق ، ص 59.

² مبارك لسلوس ، المرجع السابق ، ص 39.

(د) رأس المال العامل الإجمالي : يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها للسنة أو اقل التي تشمل كل من قيم الاستغلال القيم غير المحققة والقيم الجاهزة، يسمى رأس المال العامل الإجمالي بحجم النشاط الاستغلالي ويكتب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة ومن العلاقة ¹:

رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الإجمالي = أصول متداولة - رأس المال العامل الصافي + ديون قصيرة

الأجل

ثالثا : الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي : ²

- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامها في تمويل الاحتياجات المالية المستقبلية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

¹ ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ، ص 47.

² إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2006 ، ص 83.

- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR > 0$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط ، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة

الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل BFR

(1) مفهوم احتياجات رأس المال العامل BFR :

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية¹ فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد،

¹ GEUDI NORBERT, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition: Organisation, 1997, p.

الفصل الأول نظرة مفاهيمية حول سوق الاتصالات و التحليل المالي و الأداء

وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

ومن خلال الشكل البياني التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الاحتياج

الجدول رقم 02 : احتياجات رأس المال العامل

احتياجات الدورة					
أوراق القبض		العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية
					احتياجات ر.م. العام
ديون المخزونات	ديون	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	موردون
موارد الدورة					

المصدر : مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 34.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين احتياجات وموارد الدورة، فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال،

وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

(2) تغيرات احتياجات رأس المال العامل

(أ) تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة :

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في :¹

- ارتفاع سرعة دوران العملاء .

- انخفاض سرعة دوران الموردين .

(ب) تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة :

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية ، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة²

الفرع الثالث : الخزينة TR

للخزينة أهمية بالغة ومركز جد حساس داخل أي مؤسسة من أجل ضمان استمرارها وتطورها، وعلى ضوء هذا سنعرض الخزينة بمفهومها الشامل

أولا : تعريف الخزينة

¹ PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de l'entreprise, 9ème Edition, Paris: Dunod, 1999, p. 243.

² Ibid, p. 243

" الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً "

والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبّر عنها وجود توازن مالي بالمؤسسة¹
" يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية ، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة ، أي ما نستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة " ²

ويحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين : ³

الخزينة = القيم الجاهزة - السلطات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

ثانياً : حالات الخزينة

وتتمثل هذه الحالات فيما يلي : ⁴

(أ) الخزينة موجبة : $TR > 0$

أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي

¹ مليكة زغيب ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص53.

² ناصر دادي عدون ، المرجع السابق ، ص 51.

³ مبارك لسوس ، المرجع السابق ، ص 35.

⁴ مليكة زغيب ، المرجع السابق ، ص 55.

تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

ب) الخزينة سالبة : $TR < 0$

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة في تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقتصرها من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقاتها الإنتاجية.

وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية

ج) الخزينة معدومة : $TR = 0$

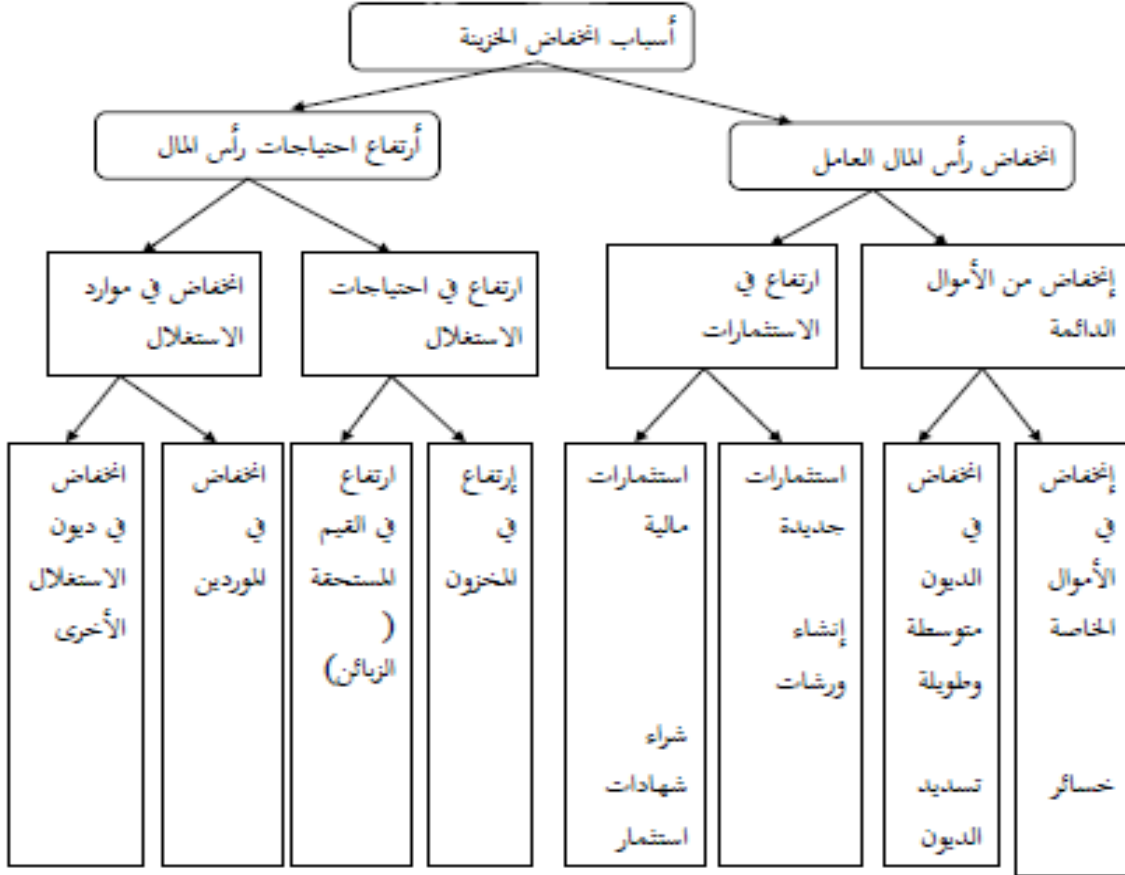
أي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

ثالثا : أسباب انخفاض الخزينة

وذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (01) : انخفاض الخزينة

المصدر : زغيب مليكة ، المرجع السابق ، ص 57.



المبحث الثالث : دراسات سابقة

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

❖ دراسة جابر (2006) بعنوان : التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء ، دراسة تحليلية

للبائانات المالية لشركة الخزف السعودية

هدفت الدراسة إلى قراءة البيانات المالية لشركة الخزف السعودية ، لإبراز أنّ التحليل المالي هو وسيلة من وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، اعتمدت الدراسة المنهجين النظري و العلمي من خلال استبانة وزعت على المبحوثين ، و قد أجريت الدراسة في السعودية و توصلت الدراسة عدد من النتائج أبرزها ما يلي :

1- تحلّ وظيفة تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية موقعا مهما ، و ذلك للوقوف على نقاط القوة و الضعف في أدائها و معالجتها.

2- أنّ مستوى التطور في الوحدات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى خلق تطور اقتصادي واجتماعي كبير و ذلك بتوفير فرص العمل ، و كذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم و سندات الشركة.

3- تبين من الدراسة أنّ مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو مفهوم واسع ، لذلك فإنّ عملية الإفصاح عن المعلومات تمثّل خطوة أوليّة تعقبها القوائم المالية ، و لمعرفة ما تحتويه من معلومات محاسبية لا بدّ من قيام المحلل المالي (كخطوة لاحقة) بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

4- إنّ قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقة كميّة ، و ذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذا فائدة كبيرة للمتعاملين في السوق المالية ، لأنّ هذه المؤشرات تقدّم معلومات واضحة و مهمة في مجال تقييم أداء الشركة و الحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق.

5- أظهرت نتائج التحليل لمتغيرات المحتوى الإعلامي للقوائم المالي لشركة الخزف السعودية تقدما ملحوظ في الأداء في السنوات الأخيرة بالنسبة لتحسن مؤشرات الربحية و التمويل.

6- إنَّ أرباح الصافية لسنة 2005 بالرغم من أنَّها قد انخفضت عن الأرباح الصافية لسنة 2004 بنسبة 21.7% ، إلاَّ أنَّ الباحث يرى من جانب آخر أنَّ أرباح سنة 2004 قد زادت عن الأرباح الصافية لسنة 2003 بنسبة 22.4% ، أي أنَّ الزيادة في الأرباح تلك كانت غير طبيعية (على الأقل لا تتناسب مع تدرج تحقيق الأرباح للسنوات السابقة) لذلك فإنَّ ما تحقق في سنة 2005 يعتبر أداء الشركة بصورة طبيعية لعملها ، أو أنَّه نتيجة الأداء الكفاء لعملها.

❖ دراسة شباح نعيمة سنة 2008 دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية مذكرة ماجستير

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة حققت خلال السنوات الثلاث رأس مال عامل موجب فالمؤسسة تمويل جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي تحقق هامش أمان.

❖ دراسة لزعر محمد سامي 2012 التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي ،وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية :

أنَّها تهدف المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية بت و فير معلومة مالية شفافة و موثوق

بها و قابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية و الأداء في المؤسسات، كذلك أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

❖ دراسة (Shane, S. Dikolli, & Igor Vaysman, 2006) بعنوان :

Contracting On The Stock Price And Forward-Looking Performance Measures

هدفت الدراسة إلى تحليل و اختبار مقاييس الأداء و الأرباح ، و التعرف على أسعار الأسهم ، و تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي تمّ فيها توزيع استبانة على عينة و قد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها :

- 1- أن الوقت هو العامل الأساسي لأطراف العملية التعاقدية المتمثلة في المالك كطرف أساسي ، كما تبين بأن سعر السهم ليس بالضرورة أن تكون أداة مهمة من أجل تحفيز المديرين ، لأنه لا يمكن التعرف على تطلعاته المستقبلية بالحصول على الأرباح الملائمة.
- 2- تبين بأن هناك مصالح متضاربة ما بين بائع السهم و مشترياته ، و أن لديهم أفضليات مختلفة يختلف بعضها عن الآخر ، كما تبين أن هناك إقبالا على الأوراق ذات الأسعار المرتفعة ، لأنها أداة مناسبة للمضاربين و مرضيه لتوجهاتهم بالمخاطرة.

❖ دراسة (Ichael. et.al 2009) بعنوان :

" Performance For Pay? The Relationship Between CEO Incentive Compensation And Future Stock Price Performance"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسة ومقدار الحوافز والتعويضات على جذب المساهمين ، وقد شملت عينة الدراسة أول عشر مديرين تنفيذيين لكل شركة ، ومقدار الرواتب والحوافز التي تدفع إليهم ، خلال خمس سنوات . وقد تم توزيع استبانة الدراسة الميدانية التي بينت نتائجها ما يلي:

1- أن ارتفاع المدفوعات والحوافز إلى المديرين التنفيذيين يعمل إلى جذب كثير من المستثمرين
2- أن هناك عددا من الأمور تعمل على زيادة جذب المساهمين مثل السياسات المتبعة لدى الشركة

3- أن وسائل الإعلام المستخدمة تعمل على تأثير على اتجاهات المستثمرين والمساهمين
4- أن هناك علاقة ما بين الحوافز طويلة الأجل المقدمة للموظفين ورفع أداء الشركات في المستقبل ، وبطبيعة الحال تؤدي إلى قوة الشركة في المستقبل مما تزداد يترتب على زيادة المستثمرين في المؤسسة نظرا لقوتها في السوق

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة و كما هو مبين بالجدول رقم 5 التالي :

الجدول رقم 03 : مميزات الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوعات	ركّزت على العلاقة بين مؤشرات الأداء و عوائد الأسهم في بيئات اقتصادية مختلفة	ركّزت الدراسة الحالية على تحليل و تقييم الأداء المالي من خلال دراسة أثر سوق الاتصالات في مؤسسة اتصالات الجزائر
الأهداف	هدفت الدراسات للتعرف على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالية و عوائد الأسهم	هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل و تقييم الأداء المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر.
المنهجية	اعتمدت المنهج التاريخي و الوصفي لبيانات الشركات للتعرف على العلاقة بين المؤشرات الأداء	دراسة تطبيقية تقوم على اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على الدراسة الميدانية
بيئة الدراسة	أجريت بيئات مختلفة شملت مؤسسات في أمريكا و بريطانيا و دول في آسيا	تمّ إجراء الدراسة الحالية في البيئة الجزائرية و تحديدا في مؤسسة اتصالات الجزائر
مجتمع الدراسة و العينة	تكوّن المجتمع من الشركات المالية و البنوك في دول مختلفة	مؤسسة اتصالات الجزائر و تحديدا الإدارة المالية .

خلاصة الفصل :

اعتمد التشخيص المالي في تقييمه لأداء المؤسسة على تشخيص العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تشخيص التوازن المالي وذلك من خلال تشخيص مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تشخيص الخزينة.

حيث تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة.وتساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

الفصل
الثاني
دراسة تطبيقية

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكن بن عمار

تمهيد :

منذ الاستقلال أسندت مهام تسير قطاع البريد والمواصلات إلى إدارة مؤسسة اتصالات الجزائر والتي أخذت على عاتقها تطوير وتنمية شبكة الاتصالات الهاتفية من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على هذه الخدمات ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة من خلال المخططات التنموية المختلفة والمتعاقبة تم توزيع مراكز المسؤولية لهذه الإدارة على 03 مستويات (مركزية، جهوية وولائية) ، بحيث تختص كل جهة بالمشاريع المكلفة بها.

هذا الاحتكار الشبه كلي الذي أوكل إدارة البريد والمواصلات الاعتناء بالجوانب التشريعية ، التنظيمية وحتى التنفيذية، وفي خضم انجاز هذه الجوانب ظهرت عدة سلبيات على رأسها تدهور الخدمة ونقص التحكم في التكنولوجيا الجديدة .

وعليه لجأت الجزائر إلى التفكير في هيكلة قطاع البريد والمواصلات كمرحلة أولى ، ثم خصصة شركة المواصلات والوصول في نهاية المطاف إلى تحرير سوق الخدمات ما نتج عنه صدور قانون رقم 03/2000 في 5 أوت 2000 وهذا المشروع سجل هو الآخر نقائص وملاحظات على مستوى عمليات تحضير المشروع مروراً بجدد المباني والتجهيزات والمعدات وصولاً إلى الفصل بين البريد والمواصلات إذا أعيدت تسميتها تحت اسم اتصالات الجزائر .

و منه قد تناول الجانب التطبيقي للمؤسسة العملية لاتصالات الجزائر بمكن بن عمار ممثلة في مديريتها العليا بولاية النعامة و ذلك لأسباب عدة منها : أنها تنشط في مجال التحكم التكنولوجيا بكثرة من ناحية و مستوى تنافسي عال من ناحية أخرى ، مما يجعل من كفاءة مواردها البشرية

رهانا أساسيا لنجاحها .

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

المبحث الأول: نبذة شاملة عن مؤسسة اتصالات الجزائر

اتصالات الجزائر مؤسسة ذات أسهم و رأس مال عمومي في سوق الشبكات و خدمات الاتصال الالكترونية ، تمت نشأتها بموجب قراري وزاري تحت رقم 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 متعلق و المتضمن إعادة هيكلة قطاع البريد و الاتصالات و من خلال هذا القانون تم فصل قطاع البريد عن قطاع الاتصالات و أعيد بعثها تحت تسمية اتصالات الجزائر.

وانحصرت مهامها بموجب القانون الراجع للنظام الأساسي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ذات الطابع القانوني لمؤسسة ذات أسهم.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب في الأول تقديم عام عن اتصالات الجزائر أما الثاني التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي، وأخيرا مهام وأهداف كل من شركة اتصالات الجزائر عموما والمديرية العملية للاتصالات خصوصا.

المطلب الأول: تقديم عام عن اتصالات الجزائر

اتصالات الجزائر تعتبر المتعامل التاريخي لقطاع الاتصالات في الجزائر وهي شركة ذات أسهم تابعة للدولة بنسبة 100 % حيث كانت تابعة للتوظيف العمومي إلى حين صدور القرار رقم 5 في 2003/11/11 حيث أصبحت اتصالات الجزائر مؤسسة قائمة بذاتها وفي تاريخ 2005/09/14 أجريت تعديلات في هيكله المؤسسات ومهامها بموجب مرسوم رقم 05/008 تحت 05/437.

وتعد اتصالات الجزائر مؤسسة ذات أسهم ملك للدولة بنسبة 100 % وهي المتعامل التاريخي في سوق الحلول الشبكية وخدمات الاتصالات (الهاتف الثابت، اللاسلكي)...

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

تم إنشاءها بموجب تطبيق بند 12 للقانون رقم 03/2000 مؤرخ في 5 أوت 2000 المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والاتصالات وبموجب هذا القرار تم الفصل بين نشاطات البريد ونشاطات الاتصالات ومنه فإن مؤسسة اتصالات الجزائر هي وليدة هذا القانون وأصبحت مؤسسة ذات أسهم قائمة بذاتها تمارس أنشطتها بشكل رسمي ابتداء من 01 جانفي 2003.

المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة و هيكلها التنظيمي.

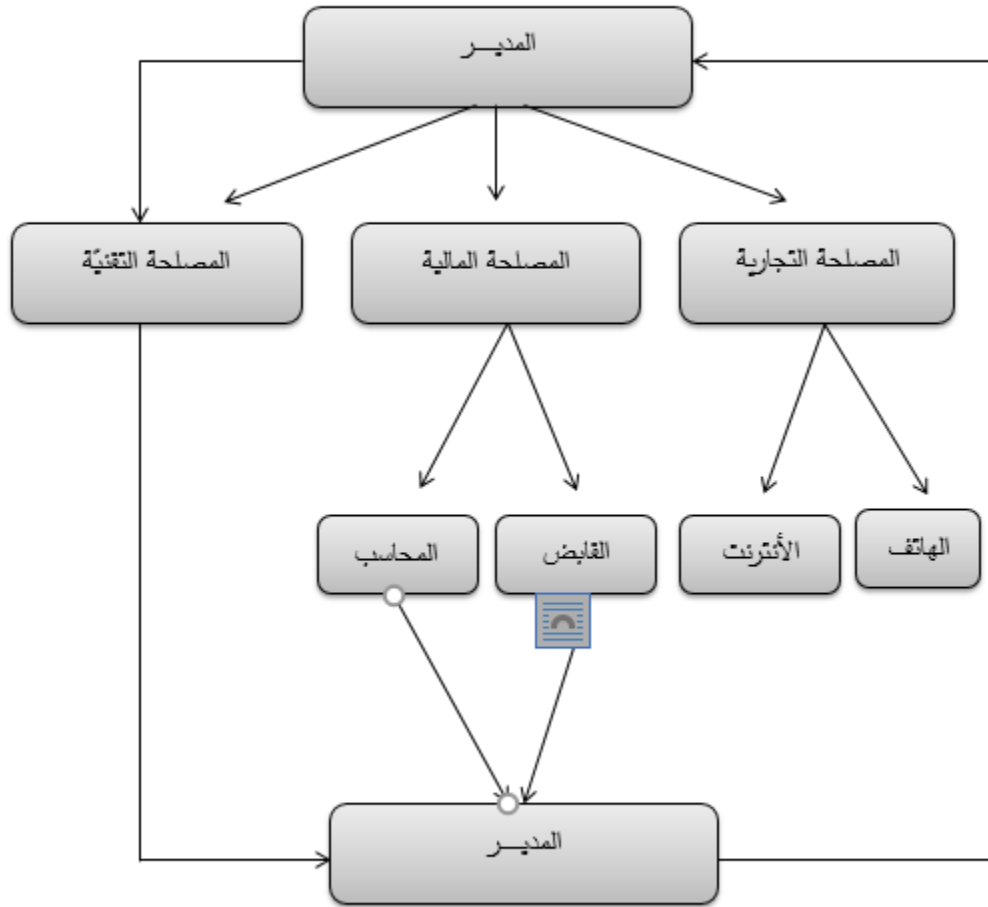
أما المؤسسة محل دراسة فهي مديرية عملية تشرف بنفسها على النشاطات الخاضعة لها تحت حدودها الجغرافية.

نشأت بموجب الاتفاقية الجماعية بين مؤسسة اتصالات الجزائر وفيدرالية البريد والمواصلات للاتحاد العام للعمال الجزائريين في 16/07/2003 مكلّفة بتحقيق بقاء تجاري اقتصادي ومالي في حدود نطاقها الجغرافي.

و يقوم نشاطها على توفير خدمات إرسال المعلومات أو الحصول عليها (أصوات صور و معطيات) عن طريق أي واسطة كهربائية، راديو كهربائي، بصرية وكهرومغناطيسية كانت.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار¹



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

مهام الأقسام :

(1) المدير:

وهو المشرف والمسؤول الأول على تسيير المؤسسة وتوجيه الموظفين

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

(2) المصلحة التجارية :

تعتبر قسم من أقسام الوكالة ، تتكوّن من خمس موظفين، كل موقع له عمل خاص به من مهامها :

✓ تسجيل طلبات الزبائن الجدد.

✓ الموافقة على طلبات الزبائن.

✓ التكلّف بالأرشفيات.

✓ معالجة أخطاء في النظام.

(3) المصلحة المالية :

تتكفل بكل الشؤون المالية المتعلقة بالوكالة التجارية (الملحق -1) ، و هي تكمل عمل المصلحة التجارية ومن مهامها:

✓ يقوم القسم المالي بعملية التخليص بإدخال المعلومات إلى النظام الآلي GAIA.

✓ الرقابة و التأكد من صحة المعلومات الواردة في ورقة A37.

✓ معالجة شكاوى الزبائن المتعلقة بأخطار في الفواتير.

✓ المحافظة على الأرشفيات لمدة 10 سنوات.

✓ التكلّف بالتقسيط للزبائن المدينين.

✓ يقوم رئيس القسم المالي بمراقبة التخليص كمرقبة نهائية.

4) المصلحة التقنية :

تشكل هذه المصلحة الركيزة الجهوية لنشاطها المستمر و الدائم ، بهدف خدمة زبائنها وتنمية علاقاتها بمختلف المصالح ، تحتوي على :

أ- **مصلحة التعطيلات الهاتفية** : هذه المصلحة خاصة بالمستخدمين فقط ، مسيرة من طرف رئيس المصلحة ، تلعب دور مهم داخل المؤسسة وذلك من خلال ما يلي:

✓ تطبيق القواعد والإجراءات التقنية

✓ مراقبة نوعية الخدمات المؤمنة من المصالح التقنية في حالة وجود خلل في الخطوط الهاتفية.

✓ المتابعة الدورية واليومية للوثائق التقنية للمستخدمين.

✓ تنفيذ طلبات الترخيص لتنفيذ الأعمال ومراقبة الإنتاج.

ب- **مصلحة الإنتاج الهاتفي** : يتجلى مهامها في :

✓ تطبيق القواعد والإجراءات التقنية لاستثمار الشبكات

✓ متابعة خاصة في تنصيب شبكات المعلومات ومد الشبكة.

✓ توفير شبكات واستهلاك وصيانة المراكز.

ج- **مصلحة متابعة التعطيلات للأنترنت** : يتجلى مهامها في صيانة الخلل للأنترنت بفعالية.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

1. أهداف المديرية العملية للاتصالات :

- 1) تزويد المشتركين في حدود نطاقها الجغرافي بخدمات الاتصال التي تسمح بنقل و تغيير الصوت ، الرسائل المكتوبة ، المعطيات الرقمية ، المرئية و الصوتية.
- 2) تنمية و استغلال الشبكات المحلية و الخاصة للاتصالات. (الملحق-2-)
- 3) المشاركة كفرع رئيسي في برامج تطوير المؤسسة الأم.
- 4) تحقيق مرتبة مميزة في خضم التقييم الإجمالي الذي تقوم به الإدارة المركزية للمؤسسة الأم.

المطلب الثالث : مهام و أهداف المديرية العملية للاتصالات.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى كل من مهام و أهداف المديرية العملية للاتصالات عموما من جهة و من جهة أخرى ابراز مهام و أهداف هذه الأخيرة على وجه الخصوص

1. مهام و أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر عموما :

ارتأينا تقسيم هذا الجزء إلى كل من مهام المؤسسة و كذا أهدافها كل منهما على حدى كالتالي :

1. مهام مؤسسة اتصالات الجزائر :

تتوفر مؤسسة اتصالات الجزائر على مهام يمكننا رصدها في النقاط الموالية :

- 1) تسويق خدمات الاتصالات التي تمكن من نقل و التبادل الصوتي، و الرسائل المكتوب و البيانات الرقمية ، و الإعلام السمعي البصري.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

- 2) تعمل على تطوير و تنمية، واستغلال الشبكات العمومية و الخاصة للاتصالات؛
- 3) تعمل على وضع و تنمية واستغلال الاتصالات المحلية مع جميع المتعاملين في الشبكة.

2. أهداف شركة اتصالات الجزائر

- اتصالات الجزائر تعمل في عالم تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ذلك بأربع أهداف هي:
- 1) زيادة في نسبة العرض بالنسبة للخدمات الهاتفية، و تسهيل الولوج لخدمات الاتصالات وذلك للوصول لعدد أكبر من المستعملين ، و بالخصوص المناطق الريفية؛
 - 2) زيادة وتنمية في جودة الخدمات المعروضة، و سلسلة أو مجموعة التشكيلات المقدمة، و جعلها أكثر تنافسية في مجال خدمات الاتصالات.
 - 3) تطوير شبكة وطنية محلية للاتصالات، مرنة وموصولة بطرق الإعلام.
 - 4) المشاركة كمثل رئيسي في مجال فتح برنامج تطوير لمؤسسة الإعلام و الاتصال في الجزائر.

و تتمحور نشاطات المؤسسة حول :

✚ تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل الصورة والصوت والرسائل المكتوبة والمعطيات الرقمية.

✚ تطوير واستمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة.

✚ إنشاء واستثمار وتسيير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

II. مهام المديرية العملية للاتصالات خصوصا :

يمكن حصر مهام المديرية العملية للاتصالات الجزائر في النقاط التالية :

- 1) رفع مستوى تحصيل الاستحقاقات الهاتفية إلى نسبة تفرق 80 %.
- 2) تركيب و توسيع الشبكة الهاتفية في المدينة و زيادة عدد المشتركين في الهاتف الثابت بنوعية الخطي و اللاسلكي.
- 3) زيادة عدد المشتركين في الانترنت على التدفق ADSL.
- 4) إصلاح التعطيلات التي تمس خطوط المشتركين فضلا عن المتابعة اليومية لشبكة الألياف البصرية الممتدة عبر الولاية.
- 5) تزويد المؤسسات العمومية و الشبكات بالخدمات المختلفة للاتصالات كإنشاء شبكات محلية (انترنت) و تزويدها بالتجهيزات التي تستخدم في نقل المعطيات (استقبال و إرسال) مثل الخطوط الخاصة Liaison Spécialise.
- 6) تزويد مندوبية الجهوية بالإحصائيات الأسبوعية و الشهرية و السنوية و المعلومات التي تتعلق بالمشاريع المستقبلية.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للمؤسسة بواسطة أدوات التحليل المالي

سنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية للسنوات (2017-2018-2019) و من ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

المطلب الأول : الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج

فيما يلي سيتم عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج :

الفرع الأول : الميزانية المالية

تنقسم ميزانية المالية الى قسمين قسم الأصول و قسم الخصوم كالآتي :

أولا : الأصول للسنوات (2017-2018-2019)

الجدول رقم (4) : الميزانية المالية للأصول الوحدة 10² دج

2017	2018	السنة 2019			البيانات
		المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الاجمالي	
/	/	54888	21111	76000	الأصول غير الجارية
27533641	27533641	27533641		27533641	التثبيات غير المادية
3075139360	301665958	2986349923	1203042655	4189392579	أراضي
65574720	66009188	61571376		142729282	مباني
700912397	798198192	953927530		953927530	تثبيات مادية أخرى
29995	29995	29995		29995	التثبيات الجارية انجازها
19799675	24318788	20676524		20676524	قروض وأصول أخرى غير جارية
3888989788	3932749381	4050143877	1284221672	5334365549	ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
153419303	2129992610	251719116		251719116	الأصول الجارية
209135180	182856290	27463375		158823098	المخزونات قيد الانجاز
1112568736	1201610665	1410371861	343789	1410371861	الزبائن
	1277584	/		/	المديون الآخرون
		142529969		142529969	ضرائب و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

140031064	241966224	15039780		127490188	الخزينة
1615154283	1840703373	1817044541	273889692	2090934232	مجموع الأصول الجارية
5504144071	5773452754	5867188418	1558111364	7425299781	مجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة {الملحق (-1) }

التعليق : يتضح من خلال الجدول زيادة في مجموع صافي الأصول الجارية لسنة 2019 مقارنة مع صافي الأصول الغير جارية لسنة 2018 و 2017 ، كما نلاحظ كذلك بلوغ الذروة لصافي مجموع الأصول الجارية لسنة 2019 ب 1840703373 مقارنة مع 2017 و 2018 التي كان مجموع الأصول الجارية فيها مقدر ب 1615154283 و 1817044531 على الترتيب، وهذا سبب الرئيسي لزيادة في مجموع صافي الأصول في سنة 2019 مقارنة مع السنوات الأخرى الذي قدر ب 5867188418

ثانيا : الخصوم (2017-2018-2019)

الجدول رقم (5) : الميزانية المالية (خصوم)

أرصدة السنة المالية 2017	أرصدة السنة السابقة 2018	أرصدة لسنة المالية 2019	البيانات
4244495147 (53557621)	4244495147 (13772172)	4244495147 (10938026)	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر النتيجة الصافية
(865033374)	(959294178)	(973066351)	رؤوس الأموال الأخرى ترحيل من جديد
3325904152	3271428797	3260490770	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
1342328017 104208817	1403426005 118681683	1463780884 100517730	الخصوم غير الجارية الديون المالية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
1446536834	1522107688	1564298614	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

32771750	25295100	54246334	الموردون و الحسابات المرتبطة
66445009	76886545	88339265	الضرائب
632486326	807734723	899813435	ديون أخرى
731703085	979916269	1042399034	مجموع الخصوم الجارية
5504144071	5773452754	5867188418	مجموع الخصوم

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : يتضح من خلال جدول الميزانية المالية (الخصوم) أن مجموع الخصوم في في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث حيث قدرت في سنة 2017 ب 5504144071 و في سنة 2018 ب 5773452754 و في السنة الأخير أي سنة 2019 ب 587488418 هذا التزايد الذي سجل راجع إلى زيادة في مجموع رؤوس الأموال الخاصة بالإضافة إلى التزايد ملحوظ في مجموع الخصوم الجارية و الغير جارية لكل سنة.

وبعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات الثلاثة و (2017-2018-2019) نقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية حسب التحليل المالي فتصبح عناصر الميزانية كما يلي :

- الأصول غير الجارية = أصول ثابتة.
- الأصول الجارية = أصول متداولة.
- المخزونات الجارية = قيم الاستغلال.
- حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق.
- الحسابات المالية و ما شابهها = قيم جاهزة.

أما الخصوم فتصبح كما يلي :

- رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكن بن عمار

- الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل.

- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل.

ومنه تصبح لدينا الميزانيات التالية :

الجدول رقم (6) : يمثل الميزانية المالية لسنة 2017

2017	الخصوم	2017	الأصول
3325904152	الأموال الخاصة	3888989788	الأصول الثابتة
4244495147	رأس المال الصادر		تثبيات المادية
(53557621)	نتيجة صافية	27533641	الأراضي
(865033374)	ترحيل من جديد	3075139360	المباني
1446536834	ديون طويلة الأجل	65574720	تثبيات مادية أخرى
1342328017	ديون مالية	700912397	تثبيات جاري انجازها
104208817	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	29995	قروض وأصول أخرى غير جارية
731703085	ديون قصير الأجل	19799675	ضرائب مؤجلة على الأصل
	مردون وحسابات ملحقة	1615154283	أصول متداولة
	ضرائب	153419303	قيم الاستغلال
	ديون أخرى	153419303	مخزونات قيد الانجاز
		1321703916	قيم قابلة لتحقيق
		209135180	الزبائن
		1112568736	مدينون آخرون
			الضرائب و ما شابهها
		140031064	قيم جاهزة
		140031064	الخزينة
5504144071	مجموع الخصوم	5504144071	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكنن بن عمار

التعليق : يمثل الجدول الميزانية المالية لسنة 2017 الذي يظهر من خلاله ان النتيجة الصافية لهذه السنة سالبة مما يبين أن مجموع الخصوم أكبر من مجموع الأصول يعني عجز المؤسسة في سنة 2017 .

الجدول رقم (7) : يمثل الميزانية المالية حسب التحليل المالي 2018 و 2019

2019	2018	الخصوم	2019	2018	الأصول
3260490770	3271428797	الأموال الخاصة	4050143877	3932749381	الأصول الثابتة
4244495147	4244495147	رأس المال الصادر	54888	/	تشبيات المادية
(10938026)	(13772172)	نتيجة صافية	27533641	27533641	الأراضي
(973066351)	(959294178)	ترحيل من جديد	2986349923	3016659577	المباني
1564298614	1522107688	ديون طويلة الأجل	61571376	66009188	تشبيات مادية أخرى
1463780884	1403426005	ديون مالية	953927530	798198192	تشبيات جاري إنجازها
100517730	118681683	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	29995	29995	قروض وأصول أخرى غير جارية
1042399034	979916269	ديون قصير الأجل	20676524	24318788	ضرائب مؤجلة على الأصل
54246334	95295001	مردون وحسابات ملحقة	1817044541	1840703373	أصول متداولة
88339265	76886545	ضرائب	251719116	212992610	قيم الاستغلال
899813435	807734723	ديون أخرى	251719116	212992610	مخزونات قيد الانجاز
			1437835236	1385744539	قيم قابلة لتحقيق
			27463375	182856290	الزبائن
			1410371861	1201610665	مدينون آخرون
				1277584	الضرائب و ما شابهها
			127490189	241966224	قيم جاهزة
			142529969	/	الأموال الموظفة والأموال الجارية الأخرى
			(15039780)	241966224	الخزينة
5867188418	5773452754	مجموع الخصوم	5867188418	5773452754	مجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

التعليق : يظهر الجدول السابق أن النتيجة الصافية و الترحيل من جديد قيمها سالبة لكن هي في تحسن سنة 2019 مقارنة بالسنوات التي قبلها و يتضح كذلك زيادة في الأصول الثابتة لتصبح 4050143877 سنة 2019.

من خلال ما قدمناه نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات الثلاثة

الجدول رقم (8) : يمثل الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنوات التالية (2017-

2019-2018)

الوحدة 10² دج

2019		2018		2017		السنوات
النسب المئوية	المبالغ	النسب لمئوية	لمبالغ	النسب المئوية	المبالغ	الأصول
69%	4050143877	68%	3932749381	71%	3888989788	الأصول الثابتة
31%	1817044541	32%	1840703373	29%	1615154283	الأصول المتداولة
4%	251719116	4%	212992610	3%	153419303	قيم الاستغلال
25%	1437835236	24%	1385744539	24%	1321703916	قيم قابلة لتحقيق
2%	127490189	4%	241966224	2%	140031064	قيم جاهزة
100%	5867188418	100%	5773452754	100%	5504144071	المجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق : يبين الجدول رقم (8) أن نسبة الأصول الثابتة تتراوح ما بين 71% و 68% ،

اما الأصول المتداولة فكانت نسبتها بين 32% و 29% أما بالنسبة لقيم الاستغلال و قيم قابلة

لتحقيق تقريبا بقية كما هي في السنوات الثلاثة ب 4% و 3% و ب 25% و 24% على

الترتيب، نلاحظ كذلك زيادة نسبة القيم الجاهزة سنة 2018 لتصبح 4% مقارنة ب 2017 لتعود

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

من جديد سنة 2019 لنسبة الأولى 2% و في الأخير يتضح زيادة في مجموع الأصول سنة 2019 .

الجدول رقم (9) : يمثل الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنوات التالية (2017-

2018-2019)

الوحدة 10² دج

2019		2018		2017		السنوات
النسب المئوية	المبالغ	النسب لمئوية	لمبالغ	النسب المئوية	المبالغ	الخصوم
%82	4824789384	%83	4793536485	%87	4772440986	اموال الدائمة
%55	3260490770	%57	3271428797	%61	3325904152	أموال خاصة
%27	1564298614	%26	1522107688	%26	1446536834	ديون طويلة الأجل
%18	1042399034	%17	979916269	%13	731703085	ديون قصيرة الأجل
%100	5867188418	%100	5773452754	%100	5504144071	المجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطالب باعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق: يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن نسبة الأموال الدائمة تتراوح بين 87%

و 82% في السنوات المدروسة أما الأموال الخاصة فكانت نسبها كالاتي 61% و 57% و 55%

على ترتيب السنوات 2017 و 2018 و 2019 و بخصوص ديون طويلة الأجل و قصيرة الأجل

كانت نسبها كالتالي

طويلة الأجل : 26% في 2017 و 2018 اما 2019 زادت ب 1% .

قصيرة الأجل : تتراوح نسبها بين 13% إلى 18% في السنوات المدروسة.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

ليتضح في الأخير زيادة مجموع الخصوم التي كانت مقدرة سنة 2017 بـ 5504144071 لتصبح 5867188418 في سنة 2019

ثانيا : عرض جدول حسابات النتائج والأرصدة الوسيطة للتسيير

الجدول رقم (10) : يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنوات 2017-2018-

2019

الوحدة 10^2 دج

2019	2018	2017	البيان
174368746	292501878	264127183	المبيعات و المنتجات الملحقة
(2338666)	(25854303)	40651141	تغيرات المخزونات والمنتجات مصنعة ومنتجات قيد الصنع
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	اعانات الاستغلال
172030080	266647575	304778324	1. إنتاج السنة المالية
(13977692)	(13062720)	(15374374)	المشتريات المستهلكة
(86906337)	(58363347)	(108247787)	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
(100884029)	(71426067)	123622161	2. استهلاك السنة المالية
71146051	195221508	181156163	3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
(233515104)	(220098795)	(221115089)	أعباء المستخدمين
(3645811)	(6481734)	(5420420)	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
(166014864)	(31359021)	(45379346)	4. إجمالي فائض الاستغلال
418588146	2646637	4006085	المنتجات العملية الأخرى
(70846564)	(148603313)	(137642949)	الأعباء العملية الأخرى
(207297395)	(101136165)	(72837088)	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات و خسائر القيمة
(25633983)	/	15764154	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
63302	(278451862)	(236089144)	5. النتيجة العملية

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

/	268755892	197351451	المنتجات المالية
(7359064)	(7280097)	(9759511)	الأعباء المالية
(7359064)	261475795	187591940	6.النتيجة المالية
(7295762)	(16976067)	(48497204)	7.النتيجة العادية قبل الضريبة (5-6)
/	/	/	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
(3642264)	3203897	(2995189)	الضرائب المؤجلة) تغيرات (عن النتائج العادية
616252208	538050103	521900016	مجموع المنتجات للأنشطة العادية
(627190234)	(551822273)	(573392411)	مجموع الأعباء للأنشطة العادية
(10938026)	(13772170)	(51492394)	8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	/	/	عناصر غير عادية (منتجات)
/	/	/	عناصر غير عادية (أعباء)
/	/	/	9.النتيجة غير العادية
(10938026)	(13772170)	(54192394)	10.النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

التعليق : يمثل الجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنوات الثلاث المدروسة بحيث نلاحظ ان النتيجة الصافية للسنة المالية سالبة لكنها وهذا راجع لعجز في تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية و غيرها من البيانات التي كانت بنتيجة سلبية اثرت على النتيجة الصافية للسنة المالية اما سبب الذي جعل هذه الأخيرة في تحسن سنة 2019 مقارنة ب 2017 هو ارتفاع في البيانات التالية القيمة المضافة الاستغلال و النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

الجدول رقم (11) : دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطة للتسيير

2019	2018	2017	البيان
172030079 (94617495)	266647574 (38130751)	304778325	إنتاج السنة المالية قيمة التغير
35.48	12.51		نسبة التغير
(100884030) (29457963)	(71426067) 25196095	(123622162)	استهلاك السنة المالية قيمة التغير
41.23	42.22		نسبة التغير
71146048 (124075458)	195221506 14065343	181156163	القيمة المضافة للاستغلال قيمة التغير
63.55	7.76		نسبة التغير
(166014867) (134655845)	(31359022) 14020324	(45379346)	إجمالي فائض الاستغلال قيمة التغير
42.94	30.89		نسبة التغير
63302 278515167	(278451865) (42362721)	(236089144)	النتيجة التشغيلية قيمة التغير
10.00	17.94		نسبة التغير
(7359064) (268834858)	261475794 73883855	187591939	النتيجة المالية قيمة التغير
10.28	39.38		نسبة التغير
(7295761) 9680309	(16976070) 31521135	(48497205)	النتيجة العادية قبل الضريبة قيمة التغير
57.02	64.99		نسبة التغير
(10938026) 2834146	(13772172) 37720322	(51492394)	النتيجة الصافية للسنة المالية قيمة التغير
20.57	73.25		نسبة التغير

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

حساب قيمة التغير لسنتي (2017-2018) = استهلاك السنة المالية 2018 - استهلاك السنة المالية 2017.

النسب تحسب كما يلي :

نسبة التغير لسنتي (2017-2018) = استهلاك السنة المالية 2018 - استهلاك السنة المالية 2017 / استهلاك السنة المالية 2017

التفسير :

• إنتاج السنة المالية : نلاحظ أن إنتاج السنة المالية سجل تراجع بنسبة 12.51% في سنة 2018 و في سنة 2019 سجل انخفاض كبير بنسبة 34.48% وهذا راجع إلى انخفاض في المنتجات والمبيعات والمخزونات.

• استهلاك السنة المالية : سجل تراجع كبير بنسبة 42.22% هذا في سنة 2018 مقارنة ب سنة 2019 بنسبة 41.23% وهذا راجع إلى انخفاض في الخدمات والاستهلاكات الخارجية

• القيمة المضافة للاستغلال : شهدت ارتفاعا في سنة 2018 بنسبة 7.76% هذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية (الدورة) وبالنسبة لسنة 2019 تراجع بنسبة 63.55% هذا راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية.

• إجمالي فائض الاستغلال : نلاحظ زيادة بنسبة 30.89% في سنة 2018 و 42.94%

في سنة 2019 وهذا راجع إلى انخفاض في المصاريف المستخدمين والضرائب ورسوم

• النتيجة التشغيلية : نلاحظ هناك زيادة في سنة 2018 بنسبة 17.94% هذا راجع

زيادة في نواتج التشغيلية و انخفاض في أعباء التشغيلية الأخرى أما بالنسبة لسنة 2019

انخفضت بنسبة 10% بسبب زيادة في أعباء التشغيلية الأخرى

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

• النتيجة المالية : سجلت زيادة في سنة 2018 بنسبة 39.38% وهذا راجع إلى زيادة في المنتوجات المالية وفي سنة 2019 انخفضت بنسبة 10.28% هذا راجع إلى زيادة في الأعباء المالية

• النتيجة العادية قبل ضرائب : سجلت انخفاض بنسبة 64.99% في سنة 2017 مقارنتها بالسنة 2018 بنسبة 57.02% هذا راجع إلى زيادة في الأعباء والمخصصات

• النتيجة الصافية للسنة المالية : شهدت انخفاض في سنة 2018 بنسبة 73.25% بسبب تسجيل خسارة في النتيجة الصافية للأنشطة العادية أما بالنسبة لسنة 2019 شهدت زيادة بنسبة 20.57% بمقارنة مع 2018 هذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية. و من خلال ما عرضناه سابقا يمكننا أن تعرض جدول التمويل الذي يبين لنا الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها الذي يمكن أن نلخصه في الجدول التالي :

الجدول رقم (12) : مفهوم الموارد و الاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
زيادة في عناصر الخصوم	ارتفاع عناصر الأصول
تخفيض عناصر الأصول	انخفاض عناصر الخصوم

يمكن تلخيص هذا الجدول كالتالي :

1. عرض جدول تمويل لسنتي (2017-2018) :

جدول رقم (13) : يبين تغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
75570854	زيادة ديون طويلة الأجل	43759593	حيازة الاستثمارات

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

		54475355	انخفاض في الأموال الخاصة
75570854	مجموع الموارد الدائمة	98234948	مجموع استخدامات دائمة
تغير في رأس المال العامل = -2266494			

تغير في رأس المال العامل = مجموع الموارد الدائمة - مجموع الاستخدامات الدائمة

جدول رقم (14) : يبين التغير في احتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
248213184	زيادة ديون قصيرة الأجل	59573307	زيادة قيمة الاستغلال
		64040623	زيادة قيمة قابلة لتحقيق
248213184	مجموع الموارد الدورية	123613930	مجموع الاستخدامات الدورية
تغير في احتياجات رأس المال العامل = 124599254 -			

المصدر : من إعداد الطالب

تغير في احتياجات رأس المال العامل = مجموع الاستخدامات - الموارد الدورية

الجدول رقم (15) : يبين التغير في الخزينة

101935160	الزيادة الجاهزة
101935160	تغير في الخزينة

المصدر : من إعداد الطالب

2. عرض التمويل لسنتي (2018-2019)

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

الجدول رقم (16) : يبين التغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
42190926	زيادة ديون طويلة الأجل	117394496	حيازة الاستثمارات
		10938027	تخفيض في الأموال الخاصة
42190926	مجموع الموارد الدائمة	128332523	مجموع الاستخدامات
تغير في رأس المال العامل = -86141597			

الجدول رقم (17) : يبين تغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
62482765	زيادة ديون قصيرة الأجل	38726506	زيادة قيمة الاستغلال
		52090697	زيادة قيمة قابلة لتحقيق
62482765	مجموع الموارد الدورية	90817203	مجموع الاستخدامات
تغير في احتياجات رأس المال العامل = 28334438			

الجدول رقم (18) : يبين التغير في الخزينة

انخفاض في قيم الجاهزة = 11447603	السلفات المصرفية = 0
مجموع الموارد = 1144760	مجموع الاستخدامات = 0
التغير في الخزينة = - 114476035	تغير في الخزينة

المصدر : من إعداد الطالب

التفسير :

بالنسبة لسنتي (2017-2018) : تحليل جدول التمويل لهاته السنتين كالتالي :

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

➤ نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنتي 2017 و2018 أن التغيير في الاستخدامات الدائمة أكبر من التغيير في الموارد الدائمة وهذا ما أثر على رأس المال العامل حيث كان تغييره سالب ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة الكبيرة في حجم استثمارات الثابتة مقارنة بالزيادة الضئيلة التي عرفتھا الموارد الدائمة وهذا يعني المؤسسة تبنت سياسة التوسع خلال سنة 2018.

➤ التغيير في احتياجات رأس المال العامل نلاحظ من خلال الجدول أن تغيير الموارد الدورية أكبر من الاستخدامات ، وهذا ما ينتج عنه تغيير السلبي في احتياجات رأس المال العامل وذلك راجع إلى انخفاض في سرعة دوران الموردين لذا يجب على المؤسسة محاولة الرفع في مدة دوران الموردين والتخفيض في مدة التحصيل هذا يرجع أن هناك موارد المالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.

➤ التغيير في الخزينة نلاحظ من خلال الجدول أن التغيير في رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا ما أدى إلى تغيير الإيجابي في الخزينة.

بالنسبة لسنتي (2018-2019) : تحليل جدول التمويل لهاته السنتين كالتالي :

➤ التغيير في رأس المال العامل نلاحظ من خلال الجدول أن التغيير في الاستخدامات أكبر من التغيير في الموارد الدائمة وهذا ما نتج عنه تغيير سلبي في رأس المال العامل ، وهذا ناتج أساسا على تخلي المساهم على أسهم المؤسسة خصوصا في حالة خسائر والزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات.

➤ التغيير في احتياجات رأس المال العامل ومن خلال جدول التمويل يتضح لنا أن هناك تغيير ايجابي في احتياجات رأس المال العامل وذلك لكون التغيير في الموارد الدورية أقل من

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

الاستخدامات الدورية وسبب في ذلك يعود انخفاض سرعة دوران المحزونات وبالتالي على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين

➤ التغيير في الخزينة نلاحظ أن التغيير الذي حدث على مستوى رأس المال العامل أقل من التغيير الذي طرأ على مستوى احتياجات رأس المال العامل وهو ما نتج عنه تغيير السلبي في خزينة المؤسسة.

المطلب الثاني : تحليل الميزانية المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

سنتطرق في هذا المطلب إلى :

الفرع الأول : تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

أولاً : رأس المال العامل

1. رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الجدول رقم (19) : يمثل حساب رأس المال العامل الدائم.

رأس المال العامل الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	
883451198	3888989788	4772440986	2017
860787104	3932749381	4793536485	2018
774645507	4050143877	4824789384	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

التفسير :

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاث(2017-2018-2019) وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق توازن مالي.

2. رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة - أصول ثابتة.

الجدول رقم (20) : يمثل حساب رأس المال العامل الخاص.

رأس المال العامل الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	
-563085636	3888989788	3325904152	2017
-661320584	3932749381	3271428797	2018
-789653107	4050143877	3260490770	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاث(2017-2018-2019) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل خاصة سنة 2019.

3. رأس المال العامل الإجمالي :

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكنن بن عمار

الجدول رقم (21) : يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي.

رأس المال العامل الإجمالي	قيم جاهزة	قيم قابلة للتحقيق	قيم الاستغلال	
1615154283	140031064	1321703916	153419303	2017
1840703373	241966224	1385744539	212992610	2018
1817044541	127490189	1437835236	251719116	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاث وهو متذبذب نظرا لانخفاض القيم الجاهزة في سنة 2019.

4. رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (22) : يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الأجنبي	الديون قصيرة الأجل	الديون طويلة الأجل	
2178239919	731703085	1446536834	2017
2502023957	979916269	1522107688	2018
2606697648	1042399034	1564298614	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير : نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2017 إلى سنة 2019

وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون طويلة الأجل.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم قابلة للتحقيق) - (ديون طويلة

الأجل - تسبيقات بنكية)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة

الأجل - تسبيقات بنكية)

الجدول رقم (23) : يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي.

احتياجات رأس المال العامل	تسبيقات بنكية	ديون قصيرة الأجل	قيم قابلة للتحقيق	قيم الاستغلال	
743420134	0	731703085	1321703916	153419303	2017
618820880	0	979916269	1385744539	212992610	2018
647155318	0	1042399034	1437835236	251719116	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال ثلاثة سنوات ، وهذا يفسر أن احتياجات التمويل للمؤسسة اكبر من مواردها وهذا يعني أنها سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى المكتملة.

ثالثا : الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

الجدول رقم (24) : يمثل حساب الخزينة.

لخزينة	احتياجات رأس المال العامل	رأس المال العامل الدائم	
140031064	743420134	153419303	2017
241966224	618820880	212992610	2018
127490189	647155318	251719116	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال هذه السنوات وهي أكبر ارتفاعا خلال سنة 2018 وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

الفرع الثاني : تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

أولا : نسب التمويل

1. نسبة التمويل الدائم :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (25) : يمثل حساب نسبة التمويل الدائم

نسب التمويل الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	
1.22	3888989788	4772440986	2017
1.21	3932749381	4793536485	2018
1.19	4050143877	4824798384	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{ديون طويلة المدى}$$

التفسير :

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال ثلاثة السنوات التالية (2017-2018-2019) ورغم تسجيل بعض الانخفاض في سنة 2019 إلا أن النسبة تبقى دائما جيدة وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال ثلاثة سنوات فالمؤسسة تمول تشيبتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

2. نسبة التمويل الذاتي :

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (26) : حساب نسبة التمويل الذاتي

نسب التمويل الذاتي	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	
0.85	3888989788	3325904152	2017
0.83	3932749381	3271428797	2018
0.80	4050143877	3260490770	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في ثلاثة سنوات التالية اقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون طويلة الأجل.

3. نسبة الاستقلالية المالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

جدول رقم (27) حساب نسبة الاستقلالية المالية :

نسب التمويل الذاتي	مجموع الديون	الأموال الخاصة	
1.52	2178239919	3325904152	2017
1.30	2502023957	3271428797	2018
1.25	2606697648	3260490770	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن النسبة خلال السنوات الثلاث (2017-2018-2019) جيدة وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً ذلك أن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها

$$\text{مجموع الديون} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

4. نسبة قابلية السداد :

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم (28) : حساب نسبة قابلية السداد.

نسب التمويل الذاتي	مجموع الأصول	مجموع الديون	
0.39	5504144071	2178239919	2017
0.43	5773452754	2502023957	2018
0.44	5867188418	2606697648	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

التفسير :

نلاحظ أن النسبة اصغر من 0.5 خلال هذه السنوات بمعنى أن مجموع الديون ومجموع الأصول متوازيتان فكلما زادت الديون زادت الأصول و بقيت النسب دائما أصغر من 0.5 ، و هذا ما يدل على أنّ لمؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها لكن على المؤسسة تغير استخراجيتها ما بعد 2019 لأن في هذه السنة لوحظ اقتراب نسبة من 0.5

ثانيا : نسب السيولة

1. نسبة السيولة العامة :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (29) : حساب نسبة السيولة العامة

نسب السيولة العامة	الديون قصير الأجل	الأصول المتداولة	
2.20	731703085	1615154283	2017
1.87	979916269	1840703373	2018
1.74	1042399034	1817044541	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد خاصة في سنة 2017 بدأت بتراجع هذا التراجع ليس له تأثير وهذا يدل على أن الأصول المتداولة قد غطت الديون القصيرة الأجل و بهذا فإن المؤسسة لها قدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكن بن عمار

2. نسبة السيولة العامة :

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (30) : حساب السيولة المختصرة

نسب السيولة المختصرة	الديون قصير الأجل	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	
1.99	731703085	1461734980	2017
1.66	979916269	1627710763	2018
1.50	1042399034	1565325425	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

نلاحظ أن النسبة خلال هذه السنوات (2017-2018-2019) تفوق الواحد و هي تفوق النسبة المثلى و التي يجب أن تتراوح بين 0.32 و 0.5 فبالرغم من أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة إلا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على أن مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة.

3. نسبة السيولة الفورية :

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل..

الجدول رقم (31) : حساب السيولة الفورية

نسب السيولة المختصرة	الديون قصير الأجل	القيم الجاهزة	
0.19	731703085	140031064	2017
0.24	979916269	241966224	2018
0.12	1042399034	127490189	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

التفسير :

نلاحظ أن النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة خلال هذه السنوات (2017-2018-2019) رغم أن سنة 2017 تجاوزت النسبة المثلى والتي تتراوح (0.2 و 0.3) فالمؤسسة في هذه الحالة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

ثلاثا : نسب المردودية

1. مردودية الأموال الخاصة :

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

الجدول رقم (32) : حساب نسبة المردودية المالية

مردودية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة	النتيجة الصافية	
0.016	3325904152	53557621	2017
0.004	3271428797	13772172	2018
0.003	3260490770	10938026	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0.016 و 0.004 و 0.003 في 2019.

2. نسبة مردودية النشاط :

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

الجدول رقم (33) : حساب نسبة مردودية النشاط

النسبة مردودية النشاط	رقم الأعمال	النتيجة الإجمالية	
0.20	264127183.66	53557621	2017
0.04	292501878.26	13772172	2018
0.06	174368746 .05	10938026	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب (0.04، 0.06 ، 0.20) على التوالي.

رابعاً : نسب النشاط

1. معدل دوران مجموع الأصول

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

الجدول رقم (34) : حساب معدل دوران مجموع الأصول

معدل دوران مجموع الأصول	مجموع الأصول	رقم الأعمال	
0.04	5504144071	264127183.66	2017
0.05	5773452754	292501878.26	2018
0.02	5867188418	174368746 .05	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

التفسير :

يقدر معدل دوران الاجمالي للأصول المؤسسة ب 0,04 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2017 يولد 0.04 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وان المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة هذا يعني المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2018 يقدر المعدل بحوالي 0,05 هذا ما يعني تراجع طفيف في كفاءة الإدارة خلال السنة لكن يبقى المستوى غير مستمر المعدل في الانخفاض خلال السنة 2019 حيث يقدر هذا المعدل ب 0,02 هذا الانخفاض المستمر يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال السنتين الأخيرتين محل الدراسة من أجل التجنب هذا الانخفاض إما على المؤسسة استعمال كامل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير مستغل.

2. معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال/الأصول الثابتة.

الجدول رقم (35) : حساب معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران مجموع الأصول	الأصول الثابتة	رقم الأعمال	
0.06	3888989788	264127183.66	2017
0.07	3932749381	292501878.26	2018
0.04	4050143877	174368746 .05	2019

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

التفسير :

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2017 يقدر المعدل ب 0,06 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد ب 0,06 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لأن المعدل لم يصل حده المثالي ، بدأ في التراجع خلال السنة 2018 الذي يقدر ب 0.07 بدأ في الانخفاض في سنة 2019 وسبب في ذلك راجع إلى أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في انخفاض مستمر وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها

3. معدل دوران الأصول المتداولة :

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة.

الجدول رقم (36) : حساب معدل دوران الأصول المتداولة

رقم الأعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة	
2017	264127183.66	1615154283	0.16
2018	292501878.26	1840703373	0.15
2019	174368746 .05	1817044541	0.09

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التفسير :

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0.09 و 0.16 وهو معدل منخفض قد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزونات.

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على واقع الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري فبدأنا بتقديم تعريف شامل له، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاته وأهدافه كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة ثم عرضنا الميزانية المالية لثلاثة سنوات 2017 و 2018 و 2019 ومن خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالي للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من 2017-2018 ذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية موجبة وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل جدول التمويل للمؤسسة لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التواصل إليها منى خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في :

❖ وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية.

❖ انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة، هذا راجع إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات يجب عليها إعادة النظر في سياسة المخزونات.

❖ هناك تراجع في أداء المؤسسة من خلال السنة الأخيرة، هذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة ، هذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لا حاجة للمؤسسة إليها ومن أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة. كذلك لاحظنا أن المؤسسة لها عدة جوانب ايجابية منها:

قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتا وكذلك استقلاليتها المالية هذا لم يمنع من تسجيل بعض السلبيات كالمردودية السالبة و الأموال المجمدة وعدم تحصيل الحقوق لدى الغير لهذا وجب على المؤسسة (اتصالات الجزائر)

الفصل الثاني دراسة أثر سوق الاتصالات على معطيات التحليل المالي في تشخيص أداء المؤسسات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار

معالجة هذه السليبيات وذلك لتحقيق نتائج أفضل.ومن خلال تحليلنا لاحظنا أن رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازن مالي، واحتياجات رأس المال العامل موجب خلال ثلاثة سنوات هذا يفسر أن احتياجات أكبر من مواردها تعتمد على مواردها الطويلة الأجل المؤسسة.

الخاتمة :

وبعد دراستنا لموضوع التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء استنتجنا أن تقييم الأداء المالي يكتسي أهمية كبيرة لدى المؤسسات الاقتصادية ، لما له من مزايا بحيث يمكن المؤسسة من مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المسطرة ، وقد استخدمنا في بحثنا هذا أهم أدوات التحليل المالي ألا وهي (التحليل بواسطة النسب المالية ، ومؤشرات التوازن المالي ونسب المردودية الاقتصادية والمالية) ، والتي يتم من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة وضعيتها كانت جيدة أم سيئة ، وكذلك تحديد نقاط قوتها من أجل تعزيزها ونقاط ضعفها ومحاولة الخروج منها وتغاديتها في المستقبل ، ولهذا أصبح من الضروري على المسيرين الماليين توجيه الاهتمام الدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، وهذا من أجل تحسين وضعها المالي وبالتالي أدائها الكلي ، وهذا كله من أجل بقائها واستمرارها في السوق .

اختبار الفرضيات :

❖ يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية اعتمادا على دراسة سوق الخاص بالمؤسسة ، وهذا بتوفير القوائم المالية (الميزانية وجدول حساب النتائج) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

❖ بافتراض أن أدوات التحليل المالي تساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أجل معرفة تطور أدائها وذلك من خلال دراستنا قمنا باستخدام النسب المالية لمعرفة سيولة ومدى كفاءة إدارة المؤسسة في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية ، وتم اختيار مؤشرات التوازن المالي لقياس درجة تحقيق التوازن المالي في المؤسسة ، وتم اختيار المردودية المالية والمردودية الاقتصادية لتقييم المردودية ، وهذا يساعد المؤسسة في مراقبة نشاطها وتطور أدائها من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

❖ بافتراض أنه يمكننا الاعتماد على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر بمكمن بن عمار من خلال معرفة أن أدائها كان ضعيف خلال فترة الدراسة وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة التطبيقية :

بالنسبة للسيولة لمؤسسة اتصالات الجزائر تمتلك قدر كاف من السيولة خلال سنوات محل الدراسة من 2016 إلى 2022 ، وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون أي صعوبات ، بينما لم تصل نسبة السيولة الفورية إلى النسبة المقبولة وهي (0,3-0,2) وهذا يعتبر مؤشر سيء .

بعد حساب نسب نشاط المؤسسة تبين أن أداها ليس جيد خلال سنوات محل الدراسة وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة كل أصولها ، وأنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها ، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة أن تقوم ببيع الاستثمارات التي ليست بحاجتها أو إستغلال كل أصولها .

تمكنت المؤسسة من تحقيق توازن مالي على المدى القصير والمدى الطويل ، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة .

من خلال حساب نسب التمويل ظهر لنا أن المؤسسة مستقلة ماليا ، وهذه وضعية تسمح لها من سداد التزاماتها اتجاه الغير دون مواجهة أي صعوبات ، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها من خلال ما تمتلكه من أموال .

هناك تراجع في أداء المؤسسة من خلال السنة الأخيرة، هذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة.

انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة، هذا راجع إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات يجب عليها إعادة النظر في سياسة المخزونات.

أن للمؤسسة خزينة موجبة وهذا ما يسمح لها بمواجهة حالات استثنائية قد تقع فيها وهناك نقطة أخرى أن هذي الأموال المجمدة ليست في صالحها لذلك ينبغي عليها أن تستعمل هذه الأموال في تسديد الديون أو استثمارها

التغير في رأس المال العامل نلاحظ من خلال الجدول أن التغير في الاستخدامات أكبر من التغير في الموارد الدائمة وهذا ما نتج عنه تغير سلبي في رأس المال العامل، وهذا ناتج أساسا على تخلي المساهم على أسهم المؤسسة خصوصا في حالة خسائر والزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات.

المردودية الاقتصادية للمؤسسة سالبة وهذا راجع إلى أن نتيجة الاستغلال سالبة .

المردودية المالية للمؤسسة سالبة وهذا راجع إلى النتيجة الصافية لأنها حققت نتيجة سالبة خلال سنوات الدراسة

الاقتراحات والتوصيات :

- على المؤسسة أن تخصص مصلحة لتحليل المالي
- يجب على المؤسسة إستغلال استثماراتها أو بيعها إذا هي ليست بحاجتها .
- تحصيل حقوق المؤسسة لدى الغير
- يجب على المؤسسة أن تخفض وتتحكم في استهلاكاتها وان ترفع رقم أعمالها ويعود ذلك إلى زيادة نشاط المؤسسة.
- يجب على المؤسسة أن تحقق نتيجة إستغلال جيدة لأنها تؤثر على مردودية المؤسسة
- تحسين مردودية المؤسسة

آفاق الدراسة :

- بما أن تقييم الأداء داخل المؤسسة لا يقتصر على الأداء المالي فقط ، وعلى هذا الأساس فقد تكون فتحنا مجال لدراسات أخرى تكون أوسع وأشمل لتقييم الاداء الكلي للمؤسسة
- رفع مردودية المؤسسة باستخدام التحليل المالي
- استخدام أدوات تحليل أخرى غير التي استخدمتها في بحثنا ، هل نتوصل إلى نفس النتائج.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب باللغة العربية :

1. أحمد ماهر ، اقتصاديات الإدارة ، بدون طبعة ، الدار الجامعية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر ،
2. أحمد ماهر ، الاختبارات و استخدامها في إدارة الموارد البشرية والأفراد ، بدون طبعة، دار الجامعية، مصر، 2003
3. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2006
4. أندونس هندريكس ، النظرية المحاسبية ، ترجمة كمال خليفة أبو زيد ، الطبعة الرابعة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005
5. بن سعيد غنية ، تأثير الحوافز على أداء العاملين ، معهد العلوم الاقتصادية ، البويرة ، 2011
6. جمال محمد أبو شنب ، علم الاجتماع الإداري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ب. ط، 2013
7. حسين محمد الحراشنة ، إدارة الجودة الشاملة و الأداء الوظيفي ، دار جليس الزمان، عمان، ط 01، 2001
8. حمداوي وسيلة ، إدارة الموارد البشرية ، إدارة الموارد البشرية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1 ، 2004
9. حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، ط 1 ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ،
10. حمزة محمود الزبيدي ، التحلي المالي لأغراض تقييم الأداء و النبؤ بالفشل ، ط 2 ، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011
11. خالد عبد الرحيم الهبتي ، إدارة الموارد البشرية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005
12. رضا موسى : الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي" دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة ، 2003
13. رضوان وليد العمار ، أساسيات في الإدارة المالية ، مدخل إلى قرارات الاستثمار و التمويل ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 1997

14. سعاد نايف برنوطي ، الإدارة- أساسيات إدارة أعمال ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
15. صالح علي عوده الهلالات ، الإدارة الفعالة للموارد البشرية ، دار حامد للنشر، عمان ، ط1، 2016
16. صلاح الدين عبد الباقي ، الموارد البشرية من الناحية العملية و العلمية ، الدار الجامعية ،مصر، 2005
17. طلعت الدمراش ابراهيم ، اقتصاديات الانتاج ، مدخل تحليل المشروعات ، ط2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر 2008
18. عبد الكريم أبو مصطفى ، الإدارة والتنظيم " المفاهيم، الوظائف، العمليات، بدون طبعة، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، 2001
19. علي فلاح الزغبى ، مبادئ و أساليب التّسويق ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، 2010
20. عمر وصفي عقيلي ، إدارة الموارد البشرية المعاصرة مدخل استراتيجي، بدون طبعة ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005
21. فليح حسن خلف ، اقتصاديات الأعمال ، ط1 ، جدار للكتاب العالمي ، عمان ، الأردن ، 2009 ،
22. مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004
23. محمد أنور سعيد ، السلوك التنظيمي ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2003
24. محمد محمود يوسف ، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2005
25. محي الدين قطب ، الخيار الاستراتيجي و أثره في تحقيق الميزة التنافسية ، ط1 ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2012
26. مليكة زغيب ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2010
27. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر ، دار المحمدية العامة ، 1988

✚ الرسائل الجامعية :

1. بن خروف جلييلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس ، 2010
2. الحنيطة عبد الله ، القيم التنظيمية و علاقتها بكفاءة الأداء ، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، المملكة العربية السعودية ، 2003
3. زينب بوقابة، التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات- NCA-ROUIB ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010
4. شرايطية أحلام ، فعالية التقويم الفردي كأداء لتسيير و تنمية الموارد البشرية بالجودة الشاملة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2014
5. شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة- الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015
6. مقدم توفيق ، علاج الممارسات المقيدة للمنافسة - التعسف الناتج عن وضعية هيمنة في مجال الاتصالات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال 2010-2012
7. منصور إبراهيم كرم الدين، وإبراهيم الهادي آدم محمد ، الاتجاهات والنماذج المعاصرة للتحليل المالي ودورا في تقويم الأداء المالي للشركات دراسة تطبيقية، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة دكتوراه معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2017
8. اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009

✚ المداخلات و المقالات :

1. دراسة السوق ، العامة لتصميم و تطوير المنهاج ، المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني ، المملكة العربية السعودية ، 1429 هـ

2. عبد الرحيم سيبي ، جازية بن بوزيان ، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، بشار ، الجزائر ، 25/24
أفريل

الكتب باللغة الأجنبية :

1. Communication de la commission relative à l'application des règles de concurrence aux accord d'accès dans le secteur des télécommunication – Cadre général, marchés en cause et principes ,JOCE n°C265 du 22 Aout 1998
2. GEUDI NORBERT, Finance d'entreprise les règles du jeu, Edition: Organisation, 1997
3. Lignes directrices concernant des règles de concurrence de la Communauté au secteur des télécommunication, JOCE n°C233 du 6 septembre 1991
4. PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, Gestion financière de l'entreprise, 9ème Edition, Baris: Dunod, 1999
5. TAYEB ZITOUN, Analyse financière, Alger: Berti Editions, 2003
6. V.A DECOCQ , G.DECOCQ, droit de la concurrence interne et communautaire, 2ème édition, paris, L.G.D.J, 2004
7. V.D.POPOVIC , Le droit communautaire de la concurrence et les communications électroniques , LGDJ , 2009.
8. VP.AREEDA Antitrust analysis problems, texts ,cases, Toronto , little brown and company, 1967

الملاحق

ملحق-1: وثائق مقدم من طرف المؤسسة

BILAN (ACTIF)				Société G, n.º 2 (2011)
ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
TIFS NON COURANTS				
Titre d'acquisition - goodwill positif ou négatif	0,00			0,00
Immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles				
Matras	1.254.929.690,70	1.106.469,27	1.253.823.221,43	0,00
Aménagements	414.801.800,39	86.650.080,07	328.151.720,32	0,00
Autres immobilisations corporelles	4.638.989.899,11	3.367.709.382,59	1.271.280.516,52	0,00
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres et autres actifs financiers non courants	201.214,42	0,00	201.214,42	0,00
Autres différé actifs	162.337.838,65	0,00	162.337.838,65	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT	6.471.260.043,27	3.485.465.931,93	3.015.794.111,34	0,00
TIFS COURANTS				
Autres en cours	170.841.859,88	6.096.981,15	170.744.878,73	0,00
Crédences et emplois assimilés				
Clients	3.479.050.202,83	0,00	3.479.050.202,83	0,00
Autres débiteurs	387.950,52	0,00	387.950,52	0,00
Autres et assimilés	23.845.506,49	0,00	23.845.506,49	0,00
Autres créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Provisions et assimilés				
Acquisitions et autres actifs financiers courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	83.230.426,62	0,00	83.230.426,62	0,00
TOTAL ACTIF COURANT	3.763.355.946,34	6.096.981,15	3.757.258.965,19	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF	10.234.615.989,61	3.461.562.913,08	6.773.053.076,53	0,00

BILAN PASSIF

P A S S I F	N Brut	N - 1 Net
<u>CAPITAUX PROPRES :</u>		
Capital admis (ou compte de l'exploitation)	0.00	0.00
Capital non appelé	0.00	0.00
Reserves et réserves consolidées (1)	0.00	0.00
Part de réévaluation	0.00	0.00
Part d'équivalence (1)	0.00	0.00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-522,200,743.76	-123,374,792.59
Autres capitaux propres - Report à nouveau	6,716,379,882.63	6,057,337,911.95
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TAL I	6,194,179,138.87	5,933,963,119.36
<u>SIFS NON COURANTS :</u>		
Prêts et dettes financières	0.00	0.00
Prêts (différes et provisions)	0.00	121,034,151.38
Autres dettes non courantes	0.00	0.00
Provisions et produits constatés d'avance	0.00	251,004,499.79
TAL II	0.00	372,038,651.17
<u>SIFS COURANTS :</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3,761,905.60	818,899.66
Prêts	471,296,177.44	444,795,561.82
Autres dettes	39,081,053.28	21,436,844.52
Trésorerie Passif	0.00	0.00
TAL III	514,139,136.32	467,051,306.00
TAL PASSIF (I+II+III)	6,708,318,275.19	6,773,053,076.53

	Note	N	N-1
ENTE ET PRODUITS ANNEXES		1 059 076 703,36	1 042 692 033,0
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0,00	0,0
PRODUCTION IMMOBILISEE		25 260 008,38	17 011 855,1
UBVENTIONS D'EXPLOITATION		0,00	0,0
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 084 336 711,74	1 059 703 888,1
CHATS CONSOMMES		- 167 391 937,45	- 219 493 823,4
FINANCES EXTERIEURES ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 124 918 880,91	- 86 574 049,2
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		- 292 310 818,36	- 306 067 872,6
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		792 025 793,38	753 636 015,5
CHARGES DE PERSONNEL		- 968 867 677,02	- 1 017 967 304,0
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 22 033 654,07	- 21 179 140,6
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 198 875 537,71	- 285 510 626,7
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		8 391 424,32	2 932 116,7
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 4 550 746,46	- 2 334 759,5
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 264 815 399,94	- 171 568 020,0
PREPRIETE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		0,00	1 010 742,6
V RESULTAT OPERATIONNEL		- 459 850 259,79	- 455 470 550,0
PRODUITS FINANCIERS		0,00	0,0
CHARGES FINANCIERES		0,00	0,0
VI RESULTAT FINANCIER		0,00	0,0
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		- 459 850 259,79	- 455 470 550,0
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0,00	0,0
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		0,00	0,0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 092 728 136,06	1 063 646 546,1
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 552 578 396,85	- 1 510 117 096,9
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 459 850 259,79	- 455 470 550,0
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		8 787 654,83	5 267 695,1
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0,00	0,0
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		8 787 654,83	5 267 695,1
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 451 062 604,96	- 450 202 854,9
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		0,00	0,0
1 - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,0
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		0,00	0,0
PART DU GROUPE (1)		0,00	0,0

BILAN (ACTIF)

S&Orie G. n.º 2 (2014)

A C T I F	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
TIFS NON COURANTS				
et de acquisition - goodwill positif ou n.º négatif	0,00			0,00
nobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
nobilisations corporelles				
terrains	1.254.929.690,70	1.100.469,27	1.253.823.221,43	1.253.823.221,43
Atiments	470.366.715,75	100.792.269,93	369.974.445,82	328.151.720,32
autres immobilisations corporelles	4.771.713.051,77	3.507.392.412,56	1.264.320.639,21	1.271.280.116,52
immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
nobilisations en cours	2.420.750,00	0,00	2.420.750,00	0,00
nobilisations financi.º res				
autres mis en .º quivalence	0,00	0,00	0,00	0,00
autres participations et cr.ºances rattach.ºes	0,00	0,00	0,00	0,00
autres titres immobilis.ºes	0,00	0,00	0,00	0,00
.ºes et autres actifs financiers non courants	201.214,42	0,00	201.214,42	201.214,42
tr.ºs et diff.ºes act.ºes	0,00	0,00	0,00	162.337.838,65
TOTAL ACTIF NON COURANT	6.500.831.422,64	3.609.291.151,76	2.890.740.270,88	3.015.794.111,34
TIFS COURANTS				
cr.ºes et en cours	75.167.684,25	1.010.742,54	75.156.941,71	170.744.878,73
.ºances et emplois assimil.ºes				
titres	3.660.223.372,80	0,00	3.660.223.372,80	3.479.050.302,83
autres d.ºbiteurs	299.750,61	0,00	299.750,61	387.950,52
tr.ºs et assimil.ºes	22.401.304,51	0,00	22.401.304,51	23.845.506,49
autres cr.ºances et emplois assimil.ºes	0,00	0,00	0,00	0,00
possibilit.ºes et assimil.ºes				
instruments et autres actifs financiers courants	0,00	0,00	0,00	0,00
.ºsorerie	59.496.434,68	0,00	59.496.434,68	83.230.426,62
TOTAL ACTIF COURANT	3.818.588.746,85	1.010.742,54	3.817.578.004,31	3.787.268.965,19
TOTAL GENERAL ACTIF	10.318.620.169,49	3.610.301.894,30	6.708.318.275,19	6.773.053.076,53

ملحق-2- عروض إتصالات الجزائر مكنن بن عمار

اشتركوا في عروض idoom 4500 واستفيدوا من مكالمات غير محدودة و العديد من المزايا

حتى 5 أيام إنترنت مهداة

دائما أقرب اتصالات الجزائر

www.algeriatelecom.dz

idoom 4500

4500 دج

30 Go

مكالمات غير محدودة

دائما أقرب اتصالات الجزائر

www.algeriatelecom.dz

Nom/Raison sociale : _____ الاسم

Prénom : _____ العنوان

Adresse : _____ البلدية

Commune : _____ ولاية

Wilaya : _____ رقم الهاتف

Mobile : _____ البريد الإلكتروني

Email : _____ تاريخ الميلاد

Date de naissance : _____ نوع الهاتف

Fiche de renseignements

اللقب : _____

Nom : _____ الاسم

Prénom : _____

رقم الهاتف الثابت : _____

Numéro de téléphone fixe : _____

رقم الهاتف النقال : _____

Numéro de téléphone mobile : _____

البريد الإلكتروني : _____

Adresse e-mail : _____

أسمح لاتصالات الجزائر أن تعلمني ببدل غائورة الهاتف الثابت على هاتفي النقال، عبر رسالة نصية قصيرة أو وفق أيضا على اعلاني حصريا بالخدمات والعروض الترويجية الجديدة.

J'autorise Algérie Télécom à me transmettre le montant de ma facture téléphonique sur mon téléphone mobile, par SMS.

J'accepte aussi d'être informé en exclusivité des nouvelles offres et promotions d'Algérie Télécom.

التوقيع

Signature